حركات التغير في العالم العربي قراءة في شرعية التحول الديمقراطي للسلطة (مصر انموذجا)

أ.م.د علي سلمان صايل السلامي

المقدمة

شهد العالم العربي في أواخر سنة 2010 ومطلع سنة 2011م حراكاً شعبياً تمثل بحدوث العديد من الانتفاضات والثورات الشعبية ضد بعض الأنظمة العربية الحاكمة وهو ما اصطلح على تسميته بـ" الربيع العربي"[*] وثورات الربيع العربي هي حركات احتجاجية سلمية ضخمة انطلقت في بعض الدول العربية متأثرة بالثورة التونسية التي اندلعت جراء إحراق محمد البوعزيزي نفسه[**] ونجحت في الإطاحة بالرئيس السابق زين العابدين بن علي في الرابع عشر من كانون الثاني عندما غادر البلاد بطائرة الى مدينة جدة في المملكة العربية السعودية واستلم بعده السلطة الوزير الاول محمد الغنوشي ، لقد ادى نجاح الثورة التونسية الى تشجيع الشباب المصري على القيام بالثورة ضد نظام حكم محمد حسني مبارك في الخامس والعشرين من كانون الثاني انتهت بإسقاطه، حيث اعلن تنحيه عن الحكم في الحادي عشر من شباط 2011

كان للثورة التونسية الشعبية التي اطاحت بالرئيس التونسي زين العابدين بن على اثر كبير في اطلاق شرارة الغضب الشعبي في مصر ، وذلك احتجاجا على

*استخدم مصطلح ربيع لأول مرة للتعبير عن المرحلة التي عاشتها جمهورية تشيكوسلوفاكيا عندما حاول الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي ان ينتهج نهجاً اصلاحياً واقرب الى الليبرالية، وتبدا تلك المرحلة من الخامس من كانون الثاني 1968 بوصول الاصلاحي الكسندر دوبتشيك للسلطة وانتهت في الحادي والعشرين من اب في العام نفسه باجتياح عسكري للبلاد قام به حلف وارسو بقيادة الاتحاد السوفيتي . للمزيد من التفصيلات ينظر:

Jaromlr navrAtil, The prague spring 1968:A national security Archive Documents Reader, central European University press,1998.

* قام الشاب التونسي طارق الطيب محمد البوعزيزي في السابع عشر من كانون الاول 2010 باضرام النار في جسمه امام مقر ولاية سيدي بوزيد احتجاجاً على مصادرة السلطات البلدية في الولاية لعربة كان يبيع عليها الخضار والفواكه ، وهو الامر الذي ادى الى انتفاضة شعبية وثورة دامت قرابة شهر انتهت بالاطاحة بالرئيس زين العابدين بن علي ، اما البوعزيزي فقد توفي بعد ثمانية عشر يوماً من حادثة حرق جسده. للمزيد من التفصيلات ينظر: ويكيبيديا الموسوعة الحرة،محمد البوعزيزي،منشورة على الموقع:
www.ar.wikipedia.org/wiki.

الاوضاع المعيشية والسياسية والاقتصادية السيئة ، فضلا عن مااعتبر فسادا في ظل حكم الرئيس محمد حسني مبارك .

ومن المستحيل تصور حدث فعل ثوري, أوبالأحرى حدوث ثورة, في أي مجتمع من المجتمعات دون أن تسبقها مسيرة طويلة من عوامل القهر والتسلط والأستبداد وما يقترن بهِ عادة من فساد سياسي ومالي وأخلاقي من مصادر داخلية وخارجية, أو من هذين المصدرين معاً دون ان يسبقها تراكم نضالي شعبي, فالثورات لا تحدث طفرة أو فجأة, ولكنها في حكم التاريخ وقوانين الشعوب قد تتعدد الاسباب، وقد تتباين في تنوعها ودرجتها, ولكن يبقى الفعل الثوري مرتبطاً بشروط يصعب تجاوزها عندما يحدث أكتمال التفاعل بين العوامل الضاغطة والعوامل المحفزة لتفجر الثورات التي قد تسبقها جولات من الاحتجاجات الناجحة وأخرى فاشلة, وفي النهاية تحدث الثورة عندما تكتمل شروطها.

اهمية البحث :تكمن اهمية البحث من كونه يرصد طبيعة تعاطي النظام السياسي في مصر مع متظاهري الثورة وتحليل ديناميات الواقع السياسي في مصر عن طريق دراسة نظرية عامة لطبيعة الثورة عموما وتاثيرها في ترشيد عمل النظام السياسي ومراقبته في اداء وظائفه داخليا وخارجيا .

هدف البحث : يهدف البحث الى تسليط الضوء على كيفية تبلور الرؤية السياسية العربية وخاصة المصرية حول التغيير التي تحددت ملامحها الاساسية عبر تصاعد الحركات الاحتجاجية والاحزاب والقوى السياسية المعارضة لنهج النظام الحاكم عبر ثلاث عقود من الزمن .

اشكالية البحث : تكمن اشكالية البحث في الازمة البنيوية التي كان يعاني منها النظام المصري والتي اثرت على مسار التطور الديمقراطي في مصر الا وهي الفشل في استيعاب قوى المعارضة في اداء وظيفتها لصالح تقوية اداء النظام السياسي وتهميشها وابعادها عن مسار المشاركة بالعمل السياسي على صعيد شكل الحكم ، وتبح الاشكالية ايضا كيف كانت طبيعة تعاطي النظام السياسي مع قوى المعارضه والى اي مدى نجحت في ممارسة نشاط سياسي فعال مكنها من التحول الى قوى جماهيرية مؤثرة في بناء قوتها الذاتية وبلورة مواقفها السياسية .

فرضية البحث : تنطلق فرضية البحث من ان النظام المصري على الرغم من اتجاهه نحو نظام التعدد الحزبي والسماح للقوى السياسية بتشكيل الاحزاب الاانه رضخ اخيرا لمتطلبات الثورة في شباط 2011 والظروف الراهنة التي اجبر عليها

منهجية البحث :على الرغم من تعدد المناهج التي يمكن الانطلاق منها لدراسة الثورة وتداول السلطة في مصر فقد راينا ان نتبع في هذا البحث المنهج التحليلي النظمي من منطلق ان معظم الحقائق التي افرزتها المرحلة كانت تنطوي على ابعاد ودوافع معقدة ومتشابكة الامر الذي كان يقتضي سحب هذه الحقائق السياسية ووضعها على مائدة التحليل والاستقراء للوصول الى وصف موضوعي وعلمي ، فضلا عن اننا ابتعدنا عن الخوض التفصيلي في النشاطات السياسية اليومية وتمسكنا بابراز المحطات الرئيسية الكبيرة التي كان لها دور في بحثنا.

هيكلية البحث فتحدد في كيفية تبلور الرؤية السياسية حول التغيير في مصر التي تحددت ملامحها الأساسية عبر تصاعد مواقف العديد من الحركات الاحتجاجية والأحزاب والقوى السياسية المعارضة لنهج النظام الحاكم عبر ثلاث عقود من الزمن. من خلال ثلاث مباحث:

المبحث الأول: حركات االتغيير

المبحث الثاني: موقف أحزاب المعارضة المصرية من حركات التغيير.

المبحث الثالث: موقف القوى السياسية المعارضة الإخوان المسلمين أنموذجاً ".

المبحث الأول: حركات التغيير :

يمكن القول أن ظاهرة الحركات الاجتماعية والاحتجاجات ظاهرة عابرة للمجتمعات, فهي توجد في مختلف نظم الحكم, سواء الديمقراطية منها أو غير الديمقراطية, ولكنها تؤدي في نظم الحكم الديمقراطي عادة تطوير نظام الحكم,

ولفت انتباهه إلى المشكلات وأوجه القصور المختلفة في أدارته لشؤون الحكم والمجتمع, فالنظام هنا يتعامل معها من المنظور السياسي, أما في نظم الحكم اللاديمقراطية فأنها قد تعمق أزمات النظام, وتضاعف حدة الاحتقان لديه, لأنه عادة ما يعجز عن الاستجابة لمطالب هذه الحركات الاحتجاجية, والاستفادة منها من أجل تطوير ديمقراطي وانفتاح سياسي, وقد يستجيب لبعض المطالب الاجتماعية, ويعمل على التحايل على البعض الأخر, وقد يفتقد القدرة أصلاً على التعامل السياسي معها, ولهذا يفضل التعامل الأمني الصريح[1]. ويمكن بيان أهمية ظهور العمل الاحتجاجي في مصر بالاتي:

أولاً: مسارات التغيير:

بدأت الاحتجاجات السياسية في مصر فور اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام 2000 [2], ولكن سرعان ما انتقلت إلى قضايا الداخل مع تأسيس حركة " كفاية" في العام 2004, وهي الحركة التي لا يمكن إنكار أن تأسيسها كان له أثر واضح في رفع سقف المطالب بين فصائل المعارضة ونشر ثقافة الاحتجاج[3]. اذ اكتسبت حركة كفاية زخماً نوعياً, أولاً عن طريق الانتشار النسبي لحركات التغيير والإصلاح التي تحمل الاسم نفسه, ولاسيما في الجامعات, وثانياً, يكمن في تكوين عدد من التجمعات والمنابر الأخرى المنادية بالديمقراطية, وأخيراً نسبة التطورات السياسية والاقتصادية سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي [4], والتي كان لها ألاثر الكبير في التصعيد والاحتقان الداخلي الذي شهده الشارع المصري نتيجة عوامل عدة أهمها:

أولاً:- تراجع النمو الاقتصادي بشكل ملحوظ، والذي نتج عنه ارتفاع نسبة البطالة، فضلاً عن تدني مستويات المعيشة وتصاعد أعباء الحياة لدى غالبية الشعب الذي تئن تحت وطأة الفقر والبطالة لتتسع فجوة التفاوت الطبقي وهو ماادى الى انتشار الفساد في بنية العديد من هياكل الحكم والإدارة مما رسخ لدى المواطنين اعتقاداً راسخاً باليأس من إمكانية حل مشكلاتهم الحياتية.

ثانياً:- جمود المؤسسات السياسية التقليدية " الأحزاب" وتمسكها ببنية بدائية، ولاسيما مع تكلس مؤسسات العمل السياسي وبلوغ قياداتها من الشيخوخة دون تحقيق شيئاً يذكر لمواطنيها بسبب قيود النظم السياسية الضاغطة واستسلام الأحزاب لهذه القيود[5].

ثالثاً:- تزايد نشاط الجمعيات والمراكز الحقوقية رغم كم القوانين المقيدة لها، ومن الملاحظ أن الاعوام 2000- 2003 ، شهدت عدداً من انتهاكات حقوق الإنسان التي تم رصدها مما ولد إدراكاً متناهياً لدى قطاعات متسعة من النخب

السياسية والثقافية بأنه لا سبيل للمضي نحو التطور في ظل غياب الحريات الرئيسية .

رابعاً:- درجة الإحباط الذي مثله الغزو الأمريكي للعراق وتصاعد العدوان الصهيوني على الشعب الفلسطيني ، مما نتج عنه ربط قضية "المواطنة والديمقراطية" ، وإدراك هذه القطاعات بأن نظم الحكم العربية لم تعد قادرة على مجابهة ما يحيط بالمنطقة العربية من تحديات وتهديدات أمريكية تبلورت بعد إحداث 11 أيلول/2001 اذ حمل الغرب هذه النظم مسئولية خلق بيئة مناسبة للإرهاب[6].

خامساً:- موقف الحكومة المصرية تجاه الحرب الإسرائيلية على لبنان في تموز 2006, والتي جاءت معبرة عن سياستها كدولة في محور "الاعتدال", فهاجم المسئولين المصريين حزب الله, وحملوه مسؤولية الحرب بشكل كامل, لانه ما قام بهِ الحزب من خطف لجنود إسرائيليين كان "مغامرة عسكرية وسياسة غير محسوبة", وقد جاء الموقف الرسمي المصري متعارضا ومنفصلاً عن الموقف الشعبي المصري, إذ خرجت على أثرها تظاهرات كبيرة منددد بالاحتلال الإسرائيلي, ومؤيدة لحزب الله وزعيمه السيد " حسن نصر الله" [7].

طرحت حركة كفاية في اب 2005 وثيقة بعنوان " نحو عقد اجتماعي سياسي جديد " أكدت فيه أهمية الاستعداد لسيناريو محتمل قد تعززه أوضاع الاحتقان الراهنة والتأزم السياسي الناجم عن الاندفاع المتهور لجماعة الحكم في الاتجاه المعاكس للمطالب الاجتماعية, ويتمثل هذا السيناريو في احتمال أن تتقدم قوى في المجتمع أو ألدوله لمحاولة إنقاذ الوضع والتدخل في سياق الحوادث بصيغة مرحلة حكم انتقالي يمهد الطريق ويوفر البيئة المناسبة للتغيير والتطور الديمقراطي في البلاد, وتؤكد الوثيقة أن المرحلة الانتقالية يجب ان تؤدي الى بناء " مجتمع العدل والحرية"[8]. وهذا ما جاء في شعارها (حرية – عدالة اجتماعية – كرامة إنسانية).

طرحت حركة كفاية في 8/ايلول /2007 خطة بعنوان" معاً لخلع الدكتاتور " جاء فيها:(أن هدفنا انتقالي يبدأ بالانتهاء السلمي لحكم مبارك وعائلته, ثم تبدأ مرحلة انتقالية لمدة أقصاها سنتين ، تترأس البلاد خلالها شخصية عامة تحظى بإجماع وطني وتديرها حكومة أئتلاف وطني تنحصر مهماتها في تسيير الأعمال وأعداد البلاد للحكم الديمقراطي)[9]. وفي 3/تشرين ثاني/ 2008 أصدر ائتلاف المصريين من اجل التغيير بيانه التأسيسي الذي وقع عليه في البداية أكثر من 300 شخصية من كل التيارات، ومن بينهم ست من أعضاء

حركة شباب 6 أبريل جاء فيه: (لا حل لأزمة مصر بغير التغيير السلمي للنظام القائم, والتحول إلى حكم الشعب عبر فترة انتقالية لمدة سنتين تدير البلاد خلالها رئاسة محايدة وحكومة ائتلاف وطني تستعيد هيبة مصر ومكانتها ودورها القيادي عربياً وتسترد استقلالنا وإرادتنا الوطنية, وتقيم الديمقراطية وحكم القانون, والتوزيع العادل للثروة بإنهاء قانون الطوارئ, وإيقاف العمل بتعديلات الانقلاب على الدستور, وتصفية تركة الاعتقال السياسي والمحاكمات العسكرية والاستثنائية, وإطلاق حرية الصحافة وتكوين الأحزاب والجمعيات والنقابات, وضمان حقوق العمال, وحريات الإجماع والتظاهر والاعتصام والإضراب السلمي وضمان الاستقلال الكامل للقضاء وإدارته التامة للانتخابات), ولعل الهدف من تشكيل الائتلاف والإنهاء السلمي لحكم مبارك, وقطع الطريق على سيناريو التوريث بالعائلة أو المؤسسة[10].

اصدرت حركة(6 ابريل المصرية) في تطور لاحق بالتضامن مع حركة كفاية ومنظمات طلابية بياناً مشتركاً في 6 نيسان 2009 تحت عنوان(حان وقت التغيير) تعلن فيه: انه من واقع إدراكنا لمسلسل التدهور المستمر الذي تشهده مصر في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية نعلن عن مبادرتنا السياسية الوطنية الجامعة (إعلان القاهرة) التي سنعمل من اجلها, وسيتم تصعيد إضراب 6 ابريل كتحرك وطني جامع لأبناء هذا الشعب لنيل قوقنا (وهو ما تحقق بالفعل في تحرك 25 كانون الثاني 2011), ويضم إعلان القاهرة المهام الرئيسة لبرنامج المرحلة الانتقالية وهي[11]:

١. الدعوة لجمعيه تأسيسية تضع خلال عام دستوراً جديداً للبلاد.
٢. تعديل القوانين المكملة للدستور، وفي مقدمتها قانون مباشرة الحقوق السياسية وقانون انتخاب رئيس الجمهورية ومجلس الشعب وقانون الأحزاب وجميع القوانين المنظمة لإعلان الحريات العامة للشعب, وتحرير ملكية وسائل الأعلام وحظر تدخل الدولة في أدارتها وأعمالها.
٣. ضبط الوضع القانوني والقضائي في مصر بألغاء قانون الطوارئ وجميع التشريعات الاستثنائية والقضاء الاستثنائي وكفالة استقلال القضاء وإصلاح العملية الانتخابية تحت الأشراف القضائي الكامل.
٤. إعادة توصيف دور محدد لمؤسسة الرئاسة والتخلص من ملامح دولة الرجل الواحد ومراجعة سلطاته.

٥. إزالة جميع أشكال أعاقة التداول السلمي المرن للسلطة والسماح لكل الاتجاهات والقوى الحقيقية في المجتمع بتشكيل أحزابها وإصدار صحفها, وإلغاء القيود على التدوين وإطلاق سراح المدونين وكافة سجناء الرأي وتعويضهم.

٦. قطع الطريق أمام مشروع التوريث, والسعي لتحقيق الدولة المدنية ودعم حقوق المواطن ومنع تغول الذراع الأمني في كافة نواحي الحياة في مصر.

ومع إعلان الدكتور محمد البرادعي استعداده للمشاركة في عملية التغيير في مصر تشكلت " الحملة الشعبية لمساندة البرادعي و الجمعية الوطنية للتغيير لتظم في صفوفها جميع القوى والأحزاب السياسية والشخصيات العامة المستعدة للنضال من اجل التغيير جنباً إلى جنب اللجان والجمعيات والحركات الاحتجاجية الأخرى, وتبنت الجمعية والحملة المطالب التي أقترحها البرادعي لبداية التغيير عن طريق تحقيق ضمانات وإجراءات نزاهة الانتخابات التشريعية والرئاسية ولعل في مقدمتها [12]:

أ. إنهاء حالة الطوارئ.
ب. تمكين القضاء المصري من الأشراف الكامل على العملية الانتخابية برمتها.
ت. الرقابة على الانتخابات من قبل منظمات المجتمع المدني المحلي والدولي.
ث. توفير فرص متكافئة في وسائل الأعلام لجميع المرشحين ولاسيما في الانتخابات الرئاسية.
ج. تمكين المصريين في الخارج من ممارسة حقهم في التصويت بالسفارات والقنصليات المصرية.
ح. كفالة حق الترشيح في الانتخابات الرئاسية دون قيود تعسفية اتساقاً مع التزامات مصر طبقاً للاتفاقيات الدولية لحقوق السياسية والمدنية وقصر مدة الرئاسة على فترتين متتاليتين.
خ. التصويت في الانتخابات بالرقم القومي ويستلزم تحقيق بعض تلك الإجراءات والضمانات تعديل المواد 76, 77, 88 من الدستور*, والانتهاء بدستور جديد يكفل لكل مصري حقه في الحياة الحرة والكريمة, ويكون بداية لبرنامج إصلاح اجتماعي واقتصادي شامل.

لقد غلب على إستراتيجيات الحركات الاحتجاجية طابع التظاهر وتنظيم الوقفات الاحتجاجية من أجل أظهار مطالبها السياسية بالإصلاح والتغيير,

ويتضح ذلك في أبرز الأنشطة التي قامت بها حركة " كفاية " واعتمدت في الحشد السياسي على القوى السياسية المختلفة المنطوية تحت مظلة "كفاية", أو من خلال المواقع الإلكترونية التي تطورت في تلك المرحلة ،اذ تطورت في ذلك الوقت المدونات الإلكترونية (Blogs) التي تمثل مصدراً مهماً للمعلومات, وكان الناشرون يسجلون على مدوناتهم بشكل حر تماماً, أخبار التظاهرات والوقفات الاحتجاجية, وما يتعرضون له من انتهاكات أمنية [13]. ويلاحظ أرتفاع عدد الإضرابات والاحتجاجات وحجم المضربين عن الأعوام الماضية, اذ بلغ في عام 2005 (202) احتجاجاً وفي عامي 2006 – 2007 نحو (614) احتجاجاً, وتزايدت ظاهرة الاحتجاج الاجتماعي في الاونه الأخيرة, فكان عدد الاحتجاجات المسجلة طوال عام 2008 بنحو 630 احتجاجاً ، وتبين التقديرات عام 2009 أن عدد الاحتجاجات بنحو الـــ (650) احتجاجاً, شمل إضراباً عن العمل ووقفات احتجاجية وتظاهرات, وشملت القطاعات الثلاثة (الحكومي _ الخاص _ القطاع العام) واحتلت احتجاجات العاملين بقطاع الهيئات الحكومية أعلى نصيب حيث اذ بلغت بنحو (280) احتجاجاً يليها احتجاجات القطاع الخاص ما يقرب من(240) احتجاجاً وكانت احتجاجات قطاع الأعمال العام نحو 110 احتجاجا. وسجل شهر كانون الاول 2008 أعلى معدلات الاحتجاج فبلغ (73) احتجاجاً تنوعت ما بين (33) تجمهر و(21) اعتصام و (12) إضراباً و(7) تظاهر, وكان أقل معدلات الاحتجاجات في الشهر نفسه نحو (33) احتجاجاً تنوعت ما بين (13) تجمهر و(13) اعتصاماً و(6) إضرابات واحتجاج واحد[14]. ومن الواضح أن القوى الاحتجاجية التي شهدها المجتمع المصري منذ 2004 مثل حركتي "كفاية" و6 أبريل وتيارات المُدوّنين والنشطاء الشباب إلى جانب ماعُرف بـــ " تيار الاستقلال " بين القضاة والصحافيين وأساتذة الجامعات، قد اعتمدت على الصوت العالي والصراخ ضد الفساد والقهر وغياب الديمقراطية، ويبدو هذا واضحاً خلال العرض للوثائق والبيانات التي صدرت عن اللجان والجمعيات الشعبية الساعية إلى التغيير في مصر, رؤية أجماع وطني تتحدد فيه المهمات الرئيسة لعملية التغيير أثناء المرحلة الانتقالية, ورغم اختلاف صياغات هذه الرؤية التي شارك الشباب في تحديدها وصياغتها عن طريق مشاركتهم أنشطة الاحتجاج السياسي عبر عشر سنوات ، الا ان دعوتهم للتظاهر يوم 25 كانون الثاني 2011 شكلت برنامج أهداف الثورة[15].

في ضوء ذلك نرى ان حركات التغيير الجديدة، يتقاسمها تياران رئيسيان.هما :

1 . التيار الحداثي المدني بمرجعيات أيديولوجية شتى مع الإجماع على التغير الديمقراطي. ويضم اليسار الماركسي والاتجاه القومي والاتجاه الإسلامي المستنير والتيار الوطني الليبرالي، وأبرز نموذج لهذا التيار حركة كفاية المصرية.

2 . التيار الثاني ديني تقليدي، يضم تيارات ذات مرجعية إسلامية أبرزها (الإخوان المسلمين). ونستطيع القول أن حركات التجديد لا تنتظم حول توجهات فكرية معينة بعكس حركات المعارضة التقليدية

ثانياً: حركات التغيروالرؤية السياسية

ادت العوامل المهمة في العالم العربي الى حركات التغيير عام 2011 هو ضعف النظام الحزبي مع سيادة الحزب الواحد وتهميش بقية الاحزاب الاخرى وحرمانها من حق الوصول الى الحكم وقد ظهر ذلك بشكل جلي وواضح في تونس ومصر، ففي الاخيرة وعلى الرغم من مضي أكثر من ثلاثة عقود على الانتقال من صيغة التنظيم السياسي الواحد الى صيغة التعددية الحزبية المقيدة، الا انها لم تشهد تحولاً ديمقراطياً حقيقياً ، حيث افضت عملية الانتقال الى مجرد هامش ديمقراطي يتسع احياناً ويضيق احياناً اخرى طبقاً لأرادة السلطة الحاكمة حيث عبرت المراحل السابقة التي مرت بها الحركة الاحتجاجية المصرية عما يمكن أن نصفه بالاحتجاج الإصلاحي, وهو عبارة عن موجات متتالية ومتطورة من الاحتجاجات المختلفة الأهداف, المتشابهة في طبيعتها الإصلاحية, المتمثلة في تغيير أو أصلاح جانب معين من جوانب المجتمع, على وفق رؤية الأفراد المشاركين في الاحتجاج ، وبخلاف الاحتجاج الإصلاحي يوجد الاحتجاج الثوري الذي يهدف إلى أعادة بناء النظام الاجتماعي والسياسي برمته, ويتحدى الأسس والمعايير الموجودة, ويفترض خطة جديدة للقيم والمعايير الاجتماعية والسياسية, وقد يبدأ الاحتجاج الثوري عن طريق الاحتجاج الإصلاحي بطريق الصدفة, وتوجيه الظروف الواقعية التي أحاطت بحركة الاحتجاج[16].

وبهذا لم تكن الثورة مفاجأة للحكم فقط, بل كانت مفاجأة لقوى المعارضة المصرية, وبذلك لم تكن وليدة اللحظة فحسب بل ثمرة وامتداد لنضال سياسي

طوال السنوات العشر الأخيرة, ويمكن القول أن مسيرة الثورة اكتسبت خبرة نضالية وبلورت رؤية سياسية حول شكل التغيير المطلوب عبر ممارسة الاحتجاج السياسي طوال هذه السنوات العشرة, وان هذه الممارسة النضالية والرؤية السياسية كانت احد العوامل الرئيسة في انتصار الثورة وتحقيقها الهدف الاسمى بتنحي الرئيس مبارك عن الحكم , وفتح الباب أمام التغيير على نطاق واسع. إذ أن الثورة المصرية تبدو من المنظور الشبكي نقلة نوعية غير مسبوقة عالمياً على طريق التشبيك الاجتماعي والفعل السياسي الافتراضي, ثم الانتقال الناجح والسريع إلى الواقع الفعلي, بما يعني تلاشي الفروق بين الافتراضي والواقعي, فعبر تشكيل مجموعات احتجاجية مختلفة تشكلت حركات اجتماعية ضمت مئات الألوف التي تحالفت مع مختلف الأحزاب والقوى السياسية, على الرغم ما بين هذه القوى من اختلافات أيدلوجيه وسياسية, وشكلت قاطرة سحبت معها جماهير واسعة من مختلف الطبقات والتي اعتمدت على التظاهر السلمي المتواصل وبالملايين مع الاعتصام لأكثر من أسبوعين في ميدان التحرير وحول مقرات الدولة في القاهرة والأقاليم[17].

وهكذا يتضح أن مسيرة 25 كانون الثاني 2011 تطورت من أنشطة الاحتجاج الإصلاحي اذ اكتسب الشباب خبرة العمل الميداني الجماعي والتنسيق والمواجهة, وامتلكوا رؤية سياسية واضحة تم ترجمتها إلى أهداف يسعون لتحقيقها, وتقود تحركاتهم في المرحلة الانتقالية[18], إذ أن مسيرة الثورة لها وجهان؛ الأول: وهو التعلم من خبرات الماضي ميدانياً وسياسياً (النضال العملي والرؤية السياسية). والثاني: هو الإبداع في مواجهه اللحظة الراهنة اذ حيث تحلى شباب الثورة بقدر كبير من المرونة والقدرة على التفاعل السريع مع المتغيرات المستجدة ومن مظاهر هذا الإبداع[19]:

- القدرة على مواجهه أجهزة القمع وقوات الأمن المركزي.
- الانتقال بسرعة من مطالب إصلاح النظام إلى إسقاط النظام وعدم التوقف قبل تخلي الرئيس مبارك عن منصبه .
- المطالبة بحل مجلسي الشعب والشورى, وهي لم تكن مدرجة ضمن مطالب الهيئات الشعبية. ولكن التزوير الفاضح والسافر للانتخابات جعل من حلها مطلباً شعبياً.
- الوعي بمخاطر المرحلة الانتقالية وأن تنحي الرئيس مبارك لا يعني سقوط النظام, فما تزال أعمدته موجودة وتتحرك على شكل ثورة

مضادة تسعى إلى استعادة نفوذها للقضاء على قوى الثورة وما حققته من انجازات.

- الحرص على استمرار الحشد الجماهيري المليوني كقوة ضغط لا بديل عنها لحماية الثورة وانجازاتها واستمرارها في تنفيذ مطالبها الرئيسة التي خرجت من اجلها.

أجمالاً, يمكن القول أن الحركات الاحتجاجية عبر دورها السياسي مارست نوعاً من الضغط على النظام الحاكم في مصر من أجل النهوض بعملية التحول الديمقراطي, ويمكن بيان معالم هذا الدور في المؤثرات التي أحدثتها تلك الحركات في قيام الثورة وأهمها[20]:

أ. تعميق حالة الحراك السياسي عبر كسر جمود الأوضاع السياسية, وبناء تكتل قوي للمعارضة, وإثارة الجدل العام حول ضرورات عملية الإصلاح السياسي واشتراطاتها الرئيسية, وآليات تحقيق التحول الديمقراطي.

ب. زيادة المشاركة السياسية التي تمثل ركناً أساسياً من أركان النظام الديمقراطي, فالحراك السياسي الكبير الذي أحدثته هذهِ الحركات دفع فئات وقطاعات مجتمعية, مثل المرأة والشباب والمهمشين فضلا عن القيادات الفكرية التي لم تكن ناشطة سياسياً من قبل, إلى الانخراط في الحياة السياسية مع هذهِ الحركات الاحتجاجية.

ج. إشاعة ثقافة الاعتراض والرفض لدى المواطن المصري المشبع بثقافة السمع والطاعة للسلطة.

د. تنشيط دور أحزاب المعارضة التقليدية التي وجدت أن نفوذها بدأ ينحسر مع تصاعد هذهِ الحركات, فاندفعت لتطوير خطاباتها السياسية والفكرية, باتجاه المطالبة بإصلاح سياسي شامل, واللجوء إلى ممارسة العمل السياسي المباشر عن طريق النزول إلى الشارع.

ه. تشكيل نخب سياسية شابة, شاركت بقوة في ميدان العمل العام, وتفاعلت بشدة مع أفكار وتيارات التحول الديمقراطي.

المبحث الثاني: موقف أحزاب المعارضة المصرية من حركات التغيير:

اختلفت مواقف الأحزاب الشرعية وعددها 24 حزباً سياسياً حيال الثورة, اذ جاء موقف كل حزب معبراً وكاشفاً عن طبيعة علاقة هذا الحزب أو ذاك سواء بالنظام الحاكم كطرف أول, أو بالشعب المصري كطرف ثان للثورة, وهي مواقف اختلفت من حزب إلى أخر وتغيرت من حدث إلى أخر داخل الحزب

الواحد, اذ تم تقسيمها إلى أربع أقسام رئيسة شهدت كل منها حدث أو مجموعة أحداث أثرت في أداء وردود أفعال هذهِ الأحزاب. والتي يمكن رصدها من بالأتي:

أولاً: الموقف من الدعوة إلى التظاهر (مرحلة ما قبل الثورة):

ظهرت ردود أفعال ومواقف الأحزاب السياسية في هذه المرحلة بمجرد إعلان الدعوة للتظاهر يوم 25كانون الثاني 2011 الموافق لعيد الشرطة, فجاء موقف الفريق الأول المكون من أحزاب " الجبهة الديمقراطية وحزب الغد (جبهة أيمن نور) وحزب العمل (المجمد) داعماً للدعوة مؤيدا لها, ليس ذالك فحسب وانما بدأت الأحزاب الثلاثة التنسيق مع العديد من الحركات الاحتجاجية والسياسية بهدف الإعداد لليوم الأول بشكل جيد[21].

أما الفريق الثاني والذي رفض المشاركة رسميا في ما أطلق عليه " يوم الغضب المصري", فقد تشكل من 4 أحزاب هي " الوفد والتجمع والعربي الناصري والدستوري الحر", وقد اختلفت مواقف هؤلاء قليلاً, ألا أنهم اتفقوا على شئ واحد وهو عدم مشاركتهم رسميا في هذا اليوم, ولعل الموقف الأبرز كان لحزب الوفد الذي لم يعلن عدم مشاركته بشكل رسمي في الوقت الذي أكد فيه رئيس الحزب " السيد البدوي " للأعلام أن شباب الحزب وبعض قياداته سيشاركون في أحداث الثورة, وامتنع في التصريحات الصحفية عن إعلان الموقف الرسمي للحزب في الوقت الذي أعلنت فيه الأحزاب الباقية وهي حزب التجمع والعربي الناصري والجمهوري الحر رفضها المشاركة في الثورة , والحقيقة أن أسباب الرفض تباينت من حزب إلى أخر , فبالنسبة لحزب التجمع الذي اصدر بيانه يوم 23 كانون الثاني 2011 قال فيه "أن التظاهر في هذا اليوم لا يعد ميعاداً ملائماً للاحتجاج نظرا لانه يوافق مع الاحتفال بذكرى المعركة البطولية التي قام بها عدد من أفراد الشرطة في مواجهة الاستعمار – على حد ما جاء في البيان – ثم أضاف البيان انه بات من حق أي عضو من أعضاء الحزب أن يتحرك للدفاع عن مطالب الجماهير الشعبية ", أما " رفعت السعيد" رئيس الحزب فقد صرح لبعض وسائل الأعلام بأنه ضد التظاهر في هذا اليوم مضيفاً انه لا يجوز تشويه هذا اليوم[22]. أما الحزب العري الناصري، فقد كان منشغلا بالخلافات الداخلية بين كل من سامح عاشور نائب رئيس الحزب واحمد حسن مدير عام جريدة الحزب, ألا أن ذلك لم يمنع قيادات الحزب من إعلان موقف الحزب بأنه لم يشارك في مظاهرات يوم الغضب, لدرجة أن الحزب أغلق مقره

في ذلك اليوم بحجة انه يوم أجازة رسمية , ولم يكتف سامح عاشور بكل هذا اذ صرح للأعلام بتصريحات حسبت عليه ، بقوله بالرغم أن الحزب الوطني أسوأ 100 مرة من الحزب الحاكم في تونس ألا أن الرئيس مبارك يتمتع بشرعية لم يكن زين العابدين بن علي يتمتع بها _ على حد تعبيره _ وهي التصريحات التي اسهمت في أظهار أداء الحزب بشكل كبير[23]، وبالنسبة للحزب الجمهوري الحر، فقد أعلن موقفه الرسمي بعدم المشاركة في يوم الغضب، وكان ذلك بعد اجتماع للمكتب التنفيذي للحزب الذي أكد أن للحزب أربعة مطالب ، لم يكن منها إسقاط النظام بل سيكتفي الحزب بتعليقها على أبواب مقراته[24].

أما حزب مصر الفتاة (المجمد) فقد أعلن رئيسه" هشام جابر" انه ضد المشاركة في أحداث يوم الغضب فحسب , بل وصف ما سيحدث بإشاعة ونشر الفوضى, ثم أعلن بأنه مع النظام الحالي. مع تمسكه بأجراء بعض التغيرات. وبالنسبة لحزب شباب مصر فقد رفض الدعوة للتظاهر بل وهاجم فكرة الدعوة للتظاهر في يوم عيد الشرطة, وهو نفس حال حزب الأحرار الذي أعلنت أمانته المركزية بالقاهرة عن رفضها لدعوة التظاهر يوم عيد الشرطة, ومن ثم هاجمت الفكرة تماما , ألا أن أمانة الحزب في الفيوم شاركت القوى السياسية المختلفة في المحافظة, وقررت المشاركة في يوم الغضب في تجاهل واضح منها ورفض صريح لقرار الأمانة المركزية للحزب. وبالنسبة للحزب الوطني صاحب المعركة, والذي لم يعلق على الموضوع من قريب أو بعيد, اكتفى الحزب بتخصيص مساحة كبيرة من الصفحة الرئيسة لموقعه على شبكة الانترنيت للكلام عن عيد الشرطة ودورها في حفظ الأمن والأمان, بعكس ما فعله "هاني الناظر" أمين الحزب بمحافظة 6 أكتوبر والذي هاجم الدعوة للتظاهر ووصفها بالوقفة العشوائية[25].

ثانياً: الموقف من الثورة للمدة (25 - 28 كانون الثاني):

تسببت أحداث يوم 25 التي أسفرت عن مواجهات بين الشرطة والمتظاهرين الى حدوث تحولات ايجابية في أداء ومواقف الأحزاب الثلاثة الكبيرة (الوفد والتجمع والناصري), فبعدما كانت قيادات هذه الأحزاب مصممة على إعلان رفضها الرسمي في المشاركة في "انتفاضة يوم الغضب المصري" , فتح التجمع مقر حزبه للمتظاهرين والمصابين، ثم أعلن قراره بالمشاركة في تظاهرات الجمعة 28 كانون الثاني والتي أطلق عليها " جمعة الغضب "، كما أعلن أمين الحزب أن جميع أمانات التجمع في المحافظات ستقوم بالتنسيق مع باقي القوى السياسية تمهيداً للمشاركة في التظاهرات، ثم حاول الأمين العام

للحزب تبرير موقف الحزب من عدم المشاركة بشكل رسمي في التظاهرات بقوله (أن الحزب لم يرفض المشاركة فحسب بل كان متحفظاً فقط على الميعاد, ومع ذلك شارك شباب الحزب, وقام بتخصيص غرفة عمليات لمتابعة الموقف)[26] . أما حزب الوفد فقد اصدر بيانه حيا فيه انتفاضة الشباب ونددد بالتعامل الأمني مع المتظاهرين, وطالب الرئيس مبارك بالتخلي عن منصب رئيس الحزب الوطني بسبب ما قام بهِ الحزب من – ما اسماه الوفد – تزييف لإرادة الأمة ، وقد أعلن الحزب مشاركته بشكل رسمي في جمعة الشهداء ، وبالنسبة للحزب الناصري فقد أعلن أن الحزب سيشارك في التظاهرات ليوم الجمعة، كما أعلن الحزب عن أعداد المعتقلين من كوادره بنحو ـ (100) معتقل على مستوى الجمهورية، وقد شدد الحزب على أعضائه بضرورة حضور صلاة الجمعة ومشاركة الجماهير التي تتحرك في الشارع ، وقد دعا سامح عاشور إلى ضرورة عقد اجتماع طارئ ، يهدف وضع ملامح خطة عمل المرحلة القادمة ولم يفت " عاشور" مغازلة الرئيس مبارك فقال لوسائل الأعلام (أننا نريد إصلاحات تضمن نقل السلطة بشكل امن لان خروج الرئيس" مبارك " دون قواعد قد يتسبب في ضياع البلاد ، مؤكداً انه لا يوجد أي شئ شرعي في مصر سوى الرئيس مبارك) ، ثم طالب الحزب في بيانه بتشكيل حكومة ائتلافيه وفتح حوار وطني بين رئاسة الدولة ورئاسة الحزب وإلغاء حالة الطوارئ ، وأخيراً الالتفاف حول الجماهير، أما الأحزاب التي شكلت الفريق الأول والتي دعت للتظاهر منذ اللحظة الأولى فقد ظلت على موقفها من التواجد بالشارع مع جميع القوى السياسية المشاركة[27].

وبالنسبة للحزب الوطني فقد حاول ضرب عصفورين بحجر واحد ، الأول : امتصاص الغضب الشعبي خلال ما جاء في البيان الذي أصدره الحزب ، والذي وصف فيه المظاهرات التي تشهدها البلاد بأنها جزء من التطور الديمقراطي الذي يؤمن بهِ الحزب، معلناً في السياق نفسه عن سعة صدر حزب الأغلبية لمطالب الشباب, والثاني هو البيان الذي أصدره الحزب يستنكر فيه أعمال العنف التي حدثت أثناء التظاهرات متهماً جماعة الإخوان المسلمين التي وصفها بيان الحزب " المحظور" بالوقوف خلف هذه الإحداث بهدف تنفيذ أجندة الفوضى[28]. أما بالنسبة للأحزاب التي هاجمت الخروج للتظاهر يوم عيد الشرطة، فقد تغير موقفها تماما لتسلك سلوك تلك الأحزاب التي التزمت الصمت حيال ما يدور في الشارع السياسي المصري.

ثالثاً: الموقف من الثورة للمدة (من 28 كانون الثاني – 1 شباط 2011):

بدأت تلك المرحلة يوم 28 كانون الثاني بانسحاب الشرطة مروراً بخطاب الرئيس الأول والذي أقال فيه حكومة " أحمد نظيف" ، ولتنتهي قبل ألقاء الرئيس" مبارك " لخطابه الثاني في الأول من شباط، فقد كان لانسحاب الشرطة في ذلك اليوم وحدوث ما عرف" بالانفلات الأمني "، الاثر الكبير على أداء بعض الأحزاب، ولاسيما تلك المعروفة إعلامياً ، ولعل أكثر الأحزاب التي ظهر على أدائها التغير هو الحزب الوطني، والذي أعلن أمينه العام "صفوت الشريف" قبول استقالة " احمد عز" أمين التنظيم بالحزب ، وهو أمر فسره بعض المحللين السياسيين بأنه محاولة من الحزب لتدارك الغضب الشعبي تمهيداً للسيطرة على هذا الغضب، بعد أن فشلت المواجهات الأمنية ، كما أعلن الحزب عن مجموعة إجراءات منها مثلا انعقاد قياداته بشكل دائم بغرض متابعة الموقف ، والتشديد على شباب الحزب بعدم الدخول مع المتظاهرين في صدامات لأنهم ليسوا ميليشيات، كما استبعد الحزب أن يكون المتظاهرين هم الذين قاموا بحرق بعض مقرات الحزب الوطني، واستدل الحزب على ذلك بحرق منشآت أخرى في القطاعين العام والخاص وهو ما يعني عدم استهداف مقرات الحزب ، كما يرى الحزب ، وهي أمور لم تنفع الحزب الحاكم في مواجهة غضب الجماهير الذي ظل يتصاعد[29].

وبالنسبة لردود أفعال أحزاب (الوفد والتجمع والعربي الناصري و الدستوري الحر), فقد تشابهت على المستوى السياسي, ألا أن حزبي الوفد والتجمع حرصوا على أدائهم لادوار اجتماعية وطنية بجانب دورهم السياسي. فقام حزب الوفد بفتح مقراته البالغ عددها (188) مقراً لتتحول لمقرات للجان الشعبية, وطالب رئيس الحزب كل الوفدين بالتوجه إلى مقار الحزب بغرض تكوين لجان شعبية هدفها حماية الممتلكات العامة والخاصة. أما حزب التجمع ، فقد فتح مقره بوسط البلد، لاستقبال المتظاهرين عامة والمصابين خاصة، هذا بالنسبة للأدوار الاجتماعية أو الخدمية أو الوطنية التي قامت بها الأحزاب ، أما بالنسبة للأدوار السياسية فقد حرصت هذه الأحزاب على أثبات تواجدها في الأحداث عن طريق إصدار البيانات التي أيدت الانتفاضة الشعبية – على حد وصفهم حتى تلك اللحظة – ومطالبها المشروعة دون التمسك بمطلب إسقاط النظام وهو المطلب الأول للجماهير منذ تصاعد الأحداث في اليوم الاول للثورة ، كما نددت تلك البيانات بالجرائم التي ارتكبها النظام في حق المتظاهرين ، فعلى سبيل المثال لا الحصر اصدر الحزب العربي الناصري بياناً أعلن فيه انحيازه الكامل لمطالب الأمة وانتفاضة الجماهير، كما طالب الحزب في بيانه

بتشكيل حكومة إنقاذ وطني يكون في مقدمة أولويتها فتح حوار وطني مع جميع أطياف المجتمع ، ثم حذر الحزب من أي تدخل أمريكي في الأمر بهدف فرض سياسات بعينها أو تزكية أي رموز أو أسماء ، ثم انتهى البيان بدعوة الجماهير للحفاظ على أملاك الوطن وسلمية مطالبهم. أما الحزب الدستوري الحر ، وهو احد الأحزاب التي شاركت بشكل غير رسمي بالأحداث منذ لحظتها الأولى بشكل فردي وليس بشكل رسمي فقد ظل متواجداً في الشارع حريصاً على إصدار البيانات شأنه شأن باقي الأحزاب المشاركة[30].

ولعل التحرك الأكثر بروزاً وأهمية من الأحزاب في هذه المرحلة هو أعادة تشكيل وإحياء الإتلاف الوطني المفكك والذي تأسس مطلع عام 2010 والذي ضم (4) أحزاب هي (الجبهة الديمقراطية والوفد والتجمع والعربي الناصري), والتي اجتمعت قياداتها لتخرج بأول بيان لهذا الائتلاف والذي حدد مجموعة من الإجراءات واجبة النفاذ لمواجهة ما أطلقوا عليه الفراغ السياسي الذي تعاني منه البلاد, والذي كان المحرك الأول لوحدتهم وائتلافهم – على حد ما أعلنوه فيما بعد – والإجراءات هي [31]:

١. استجابة الرئيس مبارك للمطالب الشعبية وترك منصب رئيس الجمهورية بعد أن أسقطت التظاهرات والاحتجاجات شرعية نظامه.
٢. تشكيل حكومة وطنية.
٣. تشكيل جمعية تأسيسية منتخبة تقوم بوضع دستور جديد للبلاد.
٤. حل المجالس النيابية العامة.

وفي تطور لاحق, جاء خبر تشكيل الفريق " احمد شفيق وزير الطيران المدني السابق " للحكومة وهو الخبر الذي أثار حفيظة أعضاء الائتلاف الوطني, الذين أصدروا بيانا اعترضوا فيه على تشكيل هذهِ الحكومة وطالبوا بتشكيل حكومة وطنية ,كما أوصوا بضرورة تنحي الرئيس مبارك عن الحكم بوصفه المطلب الشعبي الأول, وقد أكدت جميع الأحزاب المشاركة في الائتلاف على كل ما جاء في البيان من تصريحات صحفية لرؤسائها لبيانات صادرة عنها, فبالنسبة لحزب الجبهة الديمقراطية صرح رئيسه " أسامة الغزالي حرب " بان حكومة شفيق ستزيد الأمور تعقيدا وتؤدي لحالة من الغليان , ورأى " حرب " أن الجماهير لم تتنازل عن شعار ما وصفة بثورة التصحيح الجديدة ألا وهو" الشعب يريد إسقاط النظام " ثم جاءت تصريحات قيادات حزب الوفد التي لم تكن على مستوى تصريحات رئيس حزب الجبهة, اذ أعاب بعض القيادات على الوزارة الجديدة إبقاءها على الكثير من الوجوه في الوزارة السابقة

.ويختلف الوضع تماما بالنسبة للحزب الناصري , الذي فضل الصمت بالنسبة لما يتعلق بتنحي الرئيس , واكتفى الحزب بمشاركته في إصدار بيان الائتلاف الوطني الذي طلب بذلك, ولعل صمت الحزب الناصري حيال مطلب تنحي الرئيس هذه المرة كان مؤشرا قويا على تجنب قيادة الحزب خلال مدة الثورة الاقتراب من هذا المطلب بالذات[32].

رابعاً: الموقف من الثورة للمدة (1 شباط – 11 شباط 2011)

بدأت هذهِ المرحلة بإنهاء الرئيس السابق من ألقائه الخطاب الثاني مساء الأول من شباط 2011 واستمر حتى ما قبل خطاب" عمر سليمان " الذي أعلن فيه عن تخلي الرئيس "محمد حسني مبارك" عن مهام منصب رئيس الجمهورية مساء الجمعة الحادي عشر من الشهر نفسه , ولعل محتوى خطاب الرئيس مبارك, ثمن أحداث العنف التي وقعت في اليوم التالي للخطاب والتي عرفت بـــــ (موقعة الجمل) *, اذ ساعد الخطاب كنقطة أولى في هذه المرحلة في الكشف عن حقيقة مواقف الأحزاب حيال ما حدث, فبالنسبة للائتلاف الرباعي الذي كان يتصدر المشهد السياسي بوصفه ابرز القوى السياسية الشرعية, فقد اصدر بيان أعلن فيه عن قبول الحوار مع عمر سليمان نائب الرئيس, كما أشار الائتلاف في بيانه أن قبول الحوار جاء بهدف الحفاظ على امن وسلامة واستقرار الوطن, مؤكدين على أن أحزاب الائتلاف لا تمتلك أي توجهات لأي احد سواهم وقد حذر الائتلاف من أي مساس بأمن الوطن أو المتظاهرين وحملوا المسؤولية كاملة للجهات المعنية , ثم عادوا يؤكدون على تمسكهم بمطالب الشارع منذ بداية الأحداث ومنها استقالة رئيس الجمهورية,وتشكيل حكومة وحدة وطنية وتاليف جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد للبلاد[33].

وبالنسبة لأحزاب الائتلاف كان أداءها السياسي على النحو الأتي:

أعلن الحزب العربي الناصري عن تجميده المشاركة في الحوار مع النظام درءا على ما كان يحدث في ميدان التحرير، وقال سامح عاشور القائم بأعمال رئيس الحزب أن ما يحدث كشف عن استخفاف النظام بالوطن والمواطن ، ثم أضاف أن هذا النظام لا يستحق الحوار أو الجلوس معه على مائدة واحدة ، ألا أن عدم ثقة الشارع السياسي أو جموع الثوار في قيادة الحزب العربي الناصري سمحت بانتشار شائعات لقائه بـــ" عمر سليمان " وهو ما دفع سامح عاشور لنفي مقابلته لسليمان في الحوار الذي دعا أليه الثاني ثم عاد عاشور ليضيف انه ليس لديه مانع من الحوار شرط أن يكون هذا الحوار في جو ومناخ يحافظ على امن المصريين ، ثم جاء عاشور ليؤكد في وقت لاحق على أن الحزب علق

موقفه من المشاركة في الحوار الوطني بسبب العدوان –الذي وصفه هو – بالغاشم على معتصمي ميدان التحرير لاسيما وأن المشاركة في الحوار مع هذا النظام بعد ما حدث يحرج أي طرف يشارك في مثل هذا الحوار, ثم عاد مجدداً ليربط بين مشاركته في الحوار وبين محاسبة المتسببين في القتل والتخريب الذي حد أثناء موقعة الجمل على أن يقضي الحوار بتحقيق الحد الأدنى فيما ذكره الرئيس مبارك ونائبه ،وهو ما أكد عليه بعد يومين آخرين "عاشور" في تصريحاته الخاصة بمراجعة موقفه بشأن الحوار وبحث جدوى الاستمرار فيه ، ألا انه عاد في نفس التصريحات ليؤكد أن هذا القرار لا علاقة له بتمسك مؤسسة الرئاسة ببقاء الرئيس مبارك ،وهو محق هذه المرة لان سبب إعلان قيادة الحزب لهذا القرار هو الضغط في اتجاه انسحاب الحزب من الحوار ، ألا أن حالة التخبط ظلت تلازم أداء قيادة العربي الناصري حتى النهاية وقد اصدر الحزب بيان أعلن فيه مقاطعته للاجتماع الذي عقد بين القوى السياسية واللواء " عمر سليمان نائب رئيس الجمهورية ، وذلك احتجاجاً على رفض نائب الرئيس الكلام عن استقالة الرئيس, وهو عكس ما جاء على لسان عاشور في اليوم الأول السابق لإصدار هذا البيان، مما يكشف حالة التخبط التي عانى منها الحزب منذ بدأت الدعوة للخروج إلى الثورة يوم 25 كانون الثاني وحتى سقوط النظام في 11 شباط [34].

_ أما حزب الجبهة الديمقراطية فقد شهد حالة تخبط في أدائه هي الأولى منذ مشاركة الحزب في الدعوة ليوم الثورة ، اذ قام الحزب عقب بدء أحداث الاعتداء على المعتصمين بالتحرير بإصدار بيان أعلن فيه عدم دخول الحزب في أي حوار مع النظام قبل رحيل مبارك, على أن يقوم الحزب بعد ذلك بدخول حوار مع عمر سليمان بهدف التعاون معه لإعادة الاستقرار إلى مصر, ألا أن الحزب تراجع بعد يومين من إصداره لهذا البيان ليصدر بيان أخر يطالب فيه بعدة ضمانات قبل دخول الحوار ، وهو ما يعني تراجعه عن مقاطعته للحوار التي أعلنها قبل يومين ،وقد حاول الحزب الحصول على اكبر قدر من المكاسب السياسية قبل دخوله في الحوار مع نائب الرئيس ، اذ طالب الجبهة في بيانه بتجميد الحزب الوطني, واعتذار الدولة عن سقوط شهداء الثورة, فضلا عن تقديم ضمانات من الدولة بعدم ملاحقة المشاركين امنياً ومحاكمة المسئولين عن أحداث موقعة" الجمل " مع تشكيل وزارة جديدة[35].

ولم يختلف حزب التجمع كثيرا عن موقف حزب الجبهة في تلك المرحلة, ففي اليوم الأول لوقوع الاعتداء على معتصمين التحرير قرر الحزب بإجماع مكتبه

السياسي رفض الدخول في أي حوار مع النظام قبل تنفيذ مطالب الشعب, ثم عاد ليفوض رفعت السعيد رئيس الحزب بعرض مقترحات الحزب في مجالات الإصلاحات الدستورية والتشريعية والسياسية مع المطالبة بفصل منصب رئيس الجمهورية عن منصب رئيس الحزب, فضلا عن مطالبة الحزب بإصدار وثيقة تضمن الإصلاحات التي سيتم الاتفاق على تنفيذها, ألا أن هذا التفويض أثار حفيظة كثيرين من أعضاء الحزب الذين ثاروا على رئيس الحزب وطالبوه بالتنحي عن رئاسة الحزب ، وأعلنت لجنة الجيزة في بيان صادر عنها بان " رفعت السعيد " لا يمثل الحزب ، وانه لا يعبر ألا عن مواقفه الشخصية[36].

_ أما موقف حزب الوفد فلم يختلف كثيرا عن غيره من الاحزاب في الائتلاف الوطني, اذ قام الحزب في اليوم التالي لموقعة " الجمل " بإصدار بيان أكد فيه أن الحزب لن يشارك في الحوار بسبب ما حدث من أصحاب المصالح بالحزب الوطني, على حد ما جاء في بيان الوفد, ثم عاد الحزب بعد ذلك وشارك في الحوار، ومع ظهور خلافات بين الحزب وبين عمر سليمان في بعض النقاط: أولها رفض نائب الرئيس الكلام عن استقالة الرئيس، وقدم الوفد مذكرة لعمر سليمان أشار فيها باحتفاظ الحزب في حقه بالاستجابة لمطالب الحزب كما تمسك الحزب في نفس المذكرة بتعديل الدستور وإضافة مادة جديدة تصبح بمقتضاها الدولة برلمانية, كما طالب الوفد في نفس المذكرة بتنحي الرئيس مبارك عن رئاسته للحزب الوطني[37].

ولعل العرض السابق لأداء أعضاء الائتلاف كل منها منفرداً يدلل على عدة أمور وهي:

١. تمسك قيادات الأحزاب الأربعة بالحوار الوطني مع النظام السابق.
٢. حالة التخبط, وهي جاءت متفاوتة من حزب لأخر التي عانى منها قيادات هذه الأحزاب, وهو ما ظهر بوضوح في القرارات المتعارضة والتصريحات المتضاربة التي أعلنتها هذه القيادات في مدة قصيرة.
٣. عدم وجود تواصل بين قيادات هذه الأحزاب والقاعدة العريضة من أعضاء أحزابهم.

وفي المقابل كان أداء الحزب الوطني بقيادته الجديدة بزعامة حسام بدراوي الذي أعلن استقالته قبل تنحي الرئيس بساعات متخلياً بذلك عن عضويته في الحزب الوطني يخدم فكرة الحوار الوطني الذي دعا لهُ النظام ، فأعلن الحزب عن اجتماع هيئة العليا بهدف بحث خطة البحث التي تمكن من المشاركة الفعالة في الحوار الوطني مع القوى السياسية المختلفة وشباب 25 يناير والحكومة ، ثم

أعلن الحزب عن موقعه الرسمي أيمانه الشديد بأهمية هذا الحوار كطريق الارتقاء بالوطن, ولعل كل ما سبق من تصريحات وبيانات كان مجرد كلام ليس أكثر وهو أمر يكشفه تغيير لهجة البيانات الصادرة في يوم 8 شباط2011، عن الحزب بعد فشل الحوار الوطني, والذي أدان ما وصفة بحملة التشهير التي يتعرض لها الحزب الوطني وأعضائه, وقد اتهم البيان كل من يوجه الاتهامات للحزب أو يروج لها بأنه صاحب فكر إقصائي استبعادي وهي أفكار تتنافى مع ابسط قيم الديمقراطية[38].

وفي ضوء ما تقدم يمكن القول أنه على الرغم من اختلاف مواقف الأحزاب تجاه المشاركة في الثورة , ألا أنها أدت أدواراً سياسية فعالة عن طريق اشتراك أفرادها والتحالف مع العديد من قوى التغيير أثناء مراحل الثورة.

في ضوء ذلك نرى ان تفاعلات الحراك السياسي في المنطقة العربية جمعت بين ثلاثة توجهات هي :

اولا: المطالبة ببناء (مجتمع المواطن) الذي لا يميز بين مواطن وآخر.

ثانيا: تأسيس دولة الديمقراطية والحريات والمطالبة بعصرنة الدولة العربية وتحديث بنيتها الجامدة.

ثالثا : المطالبة ً بتفعيل إمكانات وقدرات الواقع العربي.

المبحث الثالث: موقف القوى السياسية المعارضة" الإخوان المسلمين أنموذجاً ":

جاء موقف الإخوان واضح تماماً, عكس الأحزاب السياسية, من قضية قبول الدعوة في المشاركة للتظاهر في يوم الثورة, اذ ألقت انتخابات 2010 ظلالها على الإخوان المسلمين لاسيما وان عملية تزوير طالت قياداتها والتي عملت بالاشتراك مع بعض القوى على تشكيل ما يعرف باسم " بالبرلمان الموازى " ليكون البرلمان الفعلي المعبر عن الشعب وصوته الحقيقي ,وليشكل أداة ضغط على الحكومة.

أولاً: الموقف من الدعوة إلى التظاهر (مرحلة ما قبل الثورة):

لا تزال جماعة الإخوان المسلمين ,وهي حركة التي افتقدت إلى وجود رسمي لمدة ست عقود, واحدة من كبرى ما يمكن إن تسميه في إطار الحركات الاجتماعية والسياسية في التاريخ العربي المعاصر, فقد استطاعت الحفاظ على

بنيتها التنظيمية اذ اغتنمت ببراعة الفرصة التي أتيحت لها, وقد تأسست الحركة في العام 1928 على يد الإمام حسن ألبنا, وهي نتاج أجندة إصلاحية واسعة اتخذت على مر الزمن جوانب شخصية ودينية واجتماعية وسياسية[39].ويتركز نقاش الحركة في العقود الخيرة على درجة الالتزام بالمشاركة السياسية, وطرحت في العام 2007,مسودة برنامج لحزب سياسي, اثأر العديد من النقاشات والجدل داخل وخارج الجماعة[40]. واظهر الإخوان المسلمون في مصر اهتماما متزايدا بالمشاركة السياسية منذ عام 2003 وكانت انتخابات 2010 القشة التي جعلت الجماعة تتحالف مع القوى الوطنية الأخرى والأحزاب لتشكيل ما عرف باسم (البرلمان الموازى) للضغط على الحكومة والنظام لحل وملاحقة مجلس الشعب الرسمي المزور, وكانت تعيش القاهرة منذ اوائل كانون الاول 2010 فوق فوهة بركان ثائر يتحين اللحظات حتى ينفجر, واستمر الوضع على هذا الحال حتى ظهور مايعرف برياح ثورة الياسمين , فأعلنت جماعة الإخوان المسلمين بتاريخ 19 كانون الثاني 2011 تحليلاً سياسياً لثورة الشعب التونسي التي نجحت في التغيير, وأكدت إن ما حدث ومازال يحدث في تونس الشقيق يمثل حالة واقعية وعملية لما يعرفه أهل القانون والسياسة بالشرعية الشعبية التي هي فوق الشرعية الدستورية, وهو يمثل رسالة واضحة لا لبس فيها إلى كل الجهات في الخارج والداخل[41].

وقد طالب الإخوان المسلمين من النظام الذي يملك القدرة على هذا الإصلاح والتغيير الذي لديه الإرادة والرغبة فيذلك التحرك نحو تحمل المسؤولية والأخذ بزمام المبادرة لبدء مسيرة أصلاح جادة لان كفة الاستقرار لن تدوم طويلا وقد حددت الجماعة (10) مطالب تمثلت بالأتي[42]:

أولاً: إلغاء حالة الطوارئ المفروضة على المصريين منذ ثلاثين عاما لاسيما وأنها لم تحقق الأمن ولم تمنع الجريمة طوال هذه السنين.

ثانياً: حل مجلس الشعب المزور بإصدار قرار جمهوري من رئيس الجمهورية وإجراء انتخابات حرة ونزيهة لتكوين مجلس جديد يعبر عن إرادة الأمة ويحقق أمال وطموحات المصريين وتحت إشراف قضائي كامل.

ثالثاً: إجراء تعديلات دستورية لازمة وسريعة للمواد 5, 76, 77, 88, 179 لضمان حرية الترشح وديمقراطية الاختيار في الانتخابات الرئاسية القادمة تحت الإشراف القضائي الكامل.

رابعاً: العمل السريع والفعال على حل مشكلات المواطنين الحرجة, كبداية لمسيرة إصلاح اقتصادي حقيقي يحقق العدالة الاجتماعية لتوفير السلع الضرورية والدواء الخاصة, وإصلاح منظومة التعليم والصحة.

خامساً: إعادة النظر في السياسة الخارجية المصرية, ولاسيما بالنسبة للصهاينة, وضرورة قطع العلاقات معهم مع دعم الجهاد الفلسطيني.

سادساً: الإفراج والعفو العام عن جميع المعتقلين السياسيين وعن كل الذين صدرت بحقهم إحكام بالسجن من محاكم استثنائية غير مختصة بمحاكم المدنيين كمحاكم امن الدولة والمحاكم العسكرية.

سابعاً: الاستجابة الفورية للمطالب الفئوي التي أعلنها ويطالب بها أصحابها من سنوات طويلة.

ثامناً: حرية تكوين الأحزاب السياسية بمجرد الإخطار وإلغاء القيود على إصدار الصحف والمطبوعات ووسائل الإعلام.

تاسعاً: محاكمة المفسدين الذين تضخمت ثرواتهم بصورة غير طبيعية خلال السنوات الماضية.

عاشراً: أعادة الحيوية إلى المجتمع الأهلي المصري, وإلغاء تدخل الجهات الأمنية في كل الشئون الداخلية في الجامعات والمدارس والنقابات والأوقاف والجمعيات الأهلية والمنظمات الحقوقية.

وفي خطوة أخرى, اجتمع مكتب الإرشاد في 21/كانون الثاني / 2011 واصدر بياناً رد فيه على التهديدات الأمنية والتحذيرات التي وصلت إلى جميع مسئولي المكاتب الإدارية برفض قاطع لتلك التهديدات, وأوضحوا إن الجماعة سوف تشارك في مظاهرات يوم الثلاثاء 25/ كانون الثاني /2011, وإنهم لن يمنعوا شباب ورجال الجماعة – كإفراد وليس كجماعة – من شرف المشاركة في تلك الفعاليات والانتفاضة التي لم يتوقع احد في الجماعة إن تتحول هذه التظاهرات إلى ثورة عظيمة ومجيدة بهذا الشكل[43].

وإجمالاً, يمكن القول إن موقف الإخوان المسلمين من المشاركة في هذه الثورة جاء عن طريق بيانات أصدرتها الجماعة لمظاهرات كانون الأول في 2011/1/19 تحت عنوان (الإخوان المسلمين والإحداث الجارية انتفاضة تونس ومطالب الشعب المصري),والثاني كان رفضاً للتهديدات الأمنية الرامية إلى منعهم من المشاركة في يوم 2011/1/25.وقد شارك الإخوان المسلمين في التظاهرات وكان هدفهم هو إسقاط نظام الرئيس مبارك لاسيما بعد إن جاء

الإلهام من الشعب التونسي الذي نجح قبل أيامٍ في تحقيق هدفه العظيم بإسقاط نظام الرئيس" زين العابدين بن علي".

ثانياً: الموقف من المشاركة في الثورة

١. التمسك بالثورة والدعوة إلى اكتمالها:

تجلى موقف جماعة الإخوان المسلمين من الثورة في اجتماع مكتب الإرشاد يوم 28 / كانون الثاني/ 2011 والذي دعت فيه الجماعة إلى المشاركة الفعالة في تظاهرات يوم (جمعه الغضب) ,بعد أن استبان لها زخم الشارع كانت تدعو لمشاركة أعضائها كأفراد.وقد شكلت الجماعة منذ اللحظات الأولى للثورة غرفه عمليات لمتابعة الأحداث المتتالية, وفي4شباط / 2011 أصدرت الجماعة بيانا أكدت فيه " الاعتزاز الكامل بالشعب العظيم من المشاركة في الثورة ، ليضرب للعالم كله أعظم أمثله في تاريخ الشعوب مقدما دماء والأرواح ثمنا لانتزاع حريته وكرامته وحقوقه في اختيار ممثليه وحكامه وسياسته, ولقد قام الجيش المصري بحماية المتظاهرين سلميا ضد كل صور الإرهاب, وهذا هو عهدنا به دائما وما نأمله منه في المستقبل "[44]. وأكدت الجماعة أنهم ليسوا طلاب سلطة, ولا منصب ولاجاه ومن ثم فلم يرشحوا احد منهم للرئاسة, ولن يزاحموا أحداً وإنما هم هيئة أسلامية جامعة تعمل على تحقيق الإصلاح الشامل بكل وسائل التغيير السلمي الشعبي المتدرج, وتسعى لاستعادة الشعب لسيادته وحقوقه وتحترم إرادته واختياراته , كما أنهم صمام امن الاستقرار والبناء والتقدم, ويتصدرون على الدوام للفوضى والهدم والفساد والتخلف , كل ذلك من منطق أسلامي ووطني[45].

وهو بذلك من اهم الرسائل التي ارسلتها الجماعة ليس فقط للقابعين في ميدان التحرير من شباب وقوى سياسية ولكن للخارج وتحديدا الولايات المتحدة الامريكية والتي جاء موقفها متذبذب بعض الشئ في بداية الثورة عكس الثورة التونسية وذلك لصداقة الرئيس المخلوع حسني مبارك مع الكثير من مراكز القوى في الولايات المتحدة الامريكية ,ولاسيما اللوبي اليهودي الذي كان يرى في مبارك صمام أمان(لإسرائيل) [46].

2- الموقف من الحوار مع نائب الرئيس(عمر سليمان):

تم دعوة الجماعة أكثر من مرة للدخول في الحوار مع نائب الرئيس عمر سليمان ولكنة كانت متحفظة ومعترضة على توقيت الحوار في بداية الثورة خشية إن يكون الحوار يمثل التفافاً على الثورة وأكدت الجماعة على أنها تقبل إذا كان جاداً منتجاً مخلصاً يبتغي المصلحة العليا للوطن شريطة إن يتم في مناخ

يحقق إرادة الجماهير ومطالبها وان يكون الحوار حواراً متكافئاً بهدف التوافق حول طريقة الخروج من الأزمة العنيفة التي أوصلنا إليها النظام وبمشاركة جميع الأحزاب والقوى السياسية والشعبية وإعلان ذلك في إطار وثيقة تحدد كل الخطوات الزمنية لتنفيذها[47].

وعلى الرغم من كل التحفظات السابقة شاركت الجماعة في جولة الحوار التي جرت في 5/شباط /2011 للتعرف فيها على جدية المسئولين لمطالب الشعب ومدى استعدادهم للاستجابة لها ورغبة منهم في الحفاظ على مصالح الأمة ومؤسساتها ومرافقها ومن حرصهم على استقلال الوطن ورفضهم أي تدخل دولي أو إقليمي في الشؤون الداخلية الا ان الجماعة حددت شروطها لقبول الحوار بالاتي [48]:

أولاً: أن يكون الحوار شاملا يستوعب كل القوى الوطنية والجماعات السياسية والأحزاب وفي مقدمتهم ممثلون حقيقيون للشباب صاحب الفضل في هذه الثورة.

ثانيا: أن يتم في مناخ مختلف عن المناخ السابق وذلك يقتضي احترام الحريات العامة والتنفيذ الفوري لأحكام القضاء المعطلة بواسطة السلطة ووقف الحملات الإعلامية الحكومية التي ترمي لتشويه ثورة الشعب وإتاحة فرص متكافئة في جميع وسائل الأعلام القومية والإفراج الفوري عن المسجونين السياسيين والمعتقلين ولاسيما الذين اعتقلوا في أحداث التظاهرة الأخيرة.

ثالثاً: أكدت الجماعة على إصرارهم على التمسك بمطالب الشعب والتي أعلنها الملايين في مظاهراتهم العديدة المستمرة في مصر وفي مقدمتها تنحي رئيس الدولة حسني مبارك ومحاكمة المسئولين عن إراقة الدماء في المظاهرات السلمية, وحل المجالس النيابية المزورة والالغاء الفوري لحالة الطوارئ, وتشكيل حكومة وطنية انتقالية تتولى السلطة التنفيذية حتى تتم الانتخابات النيابية بطريقة نزيهة حرة تحت أشراف قضائي كامل, وضرورة الفصل التام بين السلطات وإطلاق حرية تشكيل الأحزاب السياسية والجمعيات, وحرية إصدار الصحف والمجلات وضمان حرية الأعلام.

رابعاً: ضرورة تامين المتظاهرين وكفالة حريتهم في التظاهر السلمي حتى تتحقق مطالبهم المشروعة.

واستنادا لما تقدم فان مطالب الجماعة الأربعة السابقة أنها كانت متشككة في جدوى الحوار لذا أصدرت بيانا شرحت فيه موقفها الذي جاء ملتزما بحق الشعب وأنها دخلت الحوار من مركز متكافئ مع الطرف الأخر على ووفق أرادة حرة, وبينت أن استجابة النظام للمطالب الشعبية هي التي ستحدد إلى متى

سيستمر الحوار, وكل ذلك والتظاهر السلمي المليوني كان مستمر لتحقيق مطالب الشعب.

3. الموقف من المجلس العسكري:

بعد انهيار جهاز الأمن، ظهر الجيش بوصفه المؤسسة الوطنية المحايدة بين المحتجين والسلطة السياسية للمرحلة الأنتقالية، وصدرت تصريحاته الأولى لتحدد أن مهمته تتمثل في الحفاظ على الأمن وليست في التدخل لصالح أي من الأطراف، وبغض النظر عن الخلفيات السياسية لهذا الموقف تخطو جماعة الإخوان المسلمين بحذر ما بعد الثورة, عن طريق محاولاتها طمأنه المجلس الأعلى للقوات المسلحة بأنها لا تريد السلطة ولن تقوم بترشيح احد للرئاسة في رسالة موجهه ليس فقط للداخل وإنما للخارج وتحديدا الولايات المتحدة الأمريكية التي عبرت عن بعض القلق بشأن الدور الذي قد تؤديه جماعة الإخوان في مصر بعد إسقاط نظام مبارك بوصفها القوة السياسية الكبرى الوحيدة المتبقية بعد سنوات من الاستبداد الذي خنق الأحزاب الأخرى [49].

كما أكدت جماعة الإخوان المسلمين بأنه لم يحدث بينها وبين القيادة السياسية, سواء المجلس العسكري أو الحكومة الانتقالية, أي اتصال سواء مباشر أو غير مباشر, منذ الجلسة التي شاركت فيها والقوى السياسية مع "عمر سليمان نائب الرئيس السابق" لم تحدث إي اتصالات. لذلك اقترحت الجماعة على المجلس الأعلى للقوات المسلحة , وليس الحكومة الحالية, أن يتحدث إلى الشعب مباشر بما ياتي [50]:

أ. الإقرار بالظلم الجسيم الذي لحق بهذه الفئات والطبقات, وحقهم العادل والمشروع في تحسين أحوالهم.

ب. إن يعدهم بتحسين الأحوال تدريجياً, مع تحسن حالة الاقتصاد القومي.

ت. إعادة التوازن سريعاً بين الدخول, و تقريب الفوارق بين مختلف المستويات العاملين.

ث. إن يطلب من كل مؤسسة عدد من الإفراد, يمثلون العاملين, ويتم التحاور البناء معهم.

ثالثاً:مرحلة ما بعد تنحي الرئيس حسني مبارك عن السلطة:

1- مطالب ما بعد تنحي مبارك:

ترى جماعة الإخوان المسلمين أن التعبير عن الرأي حق مقدس من حقوق الإنسان والتظاهر السلمي صورة من صور التعبير الجماعي عن الرأي ولقد قام الشعب المصري بممارسة هذا الحق بشكل ديمقراطي ابتداءً من بداية الثورة ، وتعرض لبطش منهجي متصاعد في سبيل تحقيق مطالب اجمع على عدالتها ومشروعيتها الجميع وقد أثمرت هذه الثورة عن الاطاحة بالنظام وبعض أركان حكمة ومؤسساته بيد أن هناك مطالب لم تتحقق حتى ألان رغم سهولة تنفيذها ولذلك فقد استمرت التظاهرات المتحضرة في أيام الجمع حتى لا تتعطل مصالح الناس ومؤسسات الدولة وكانت تطالب بتنفيذ المطالب الآتية بوصفها مطالب عاجلة ولا تحتاج إلى تسويف أو تأجيل[51]:

أ. تغيير الوزارة التي عينها الرئيس المخلوع وتعيين وزارة أخرى يرأس عضويتها شخصيات معروفه ومدعوه من الشعب (وهو المطلب الذي تحقق بالفعل بتكليف دكتور عصام شرف بتشكيل الوزارة الجديدة).

ب. إلغاء حالة الطوارئ.

ت. الإفراج الفوري عن المسجونين والمعتقلين السياسيين.

ث. إحالة قيادات جهاز مباحث امن الدولة إلى المحاكمة العادلة, وإعادة هيكلته.

ج. سرعة محاكمة الذين اتخذوا قرارات أطلاق النار على المتظاهرين, وفتح ملفات الفساد دون استثناء(وهو المطلب الذي تحقق بعد إخضاع الرئيس للمحاكمة).

2- الموقف من تشكيل حكومة " أحمد شفيق "وحل جهاز امن الدولة:

جاء مطلب جماعة الإخوان المسلمين محدد من حكومة" أحمد شفيق"من منطلق يجب تغيير الوزارة التي عينها الرئيس المخلوع, وتعيين وزارة أخرى يرئسها ويشغل عضويتها شخصيات نزيهة, وأكدت بأنها ترجو الاستجابة للمطلب العاجل للشعب بتغيير الوزارة أو بتحديد اجل زمني لتغييرها وان التعديل الوزاري المطروح ألان هو التفاف على مطلب الشعب ومحاولة لترفيع النظام الحالي, وانه لابد من تشكيل حكومة وطنية, وان الأخوان المسلمين لن يعرض لهم الاشتراك لتعديل بأي منصب وزاري, كما طالبت بتطهير جهازها الأمني من أباطرة التعذيب والإرهاب الذي تحكموا في كل مؤسسات الدولة والذين حولوا النظام إلى نظام بوليسي رهيب , ومحاسبتهم وفقا للقانون العادل. وعلى الرغم من قيام شفيق بأجراء تعديلات وزارية في حكومته, إلا أن جماعته ترفض التشكيل الجديد للحكومة واستمرارها, لأنها ترغب في حكومة تضم

كفاءات بدون انتماءات سياسية سواء الأحزاب أو الإخوان, وإذا كان الدكتور " يحيى الجمل "هو نائب رئيس الوزراء في حكومة شفيق وبما له من مصداقية من القوى السياسية المعارضة سيتحاور لتحقيق مطالب الثورة في الانتقال السلمي من سلطة إلى سلطة مدنية فيها ديمقراطية حقيقية تتحقق فيها العدالة الاجتماعية, فان الجماعة توافق على الحوار من اجل تحقيق مطالب الثورة , فالأولوية على أجندة الحوار إنهاء حالة الطوارئ ومحاسبة من افسدوا الحياة السياسية ونهب ثروات البلاد , وقتل المصريين عمداً أثناء الثورة فدم المصريين لن يذهب هباء[52].

3- الموقف من التعديلات الدستورية والانتخابات البرلمانية والرئاسية:

أكدت جماعة الإخوان المسلمين أن الثورة الشعبية العظيمة فتحت الباب على مصراعيه للإصلاح البناء, وللوحدة والترابط والتقدم والنهوض مما يستوجب المشاركة الوطنية بين كل الفئات لرسم طريق السير إلى المستقبل, وكان من الطبيعي الاستجابة لمطالب الشعب بإسقاط مؤسسات النظام الزائفة والمزورة وإعادة بناء هذه المؤسسات الدستورية على أساس ديمقراطي شرعي[53]، وهو ما استجاب إليه المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي آلت إليه سلطة إدارة المرحلة الانتقالية بحكم الأمر الواقع بعد سقوط حكم مبارك، فأصدر المجلس الإعلان الدستوري الأول في 13 شباط / 2011 الذي قرر فيه تعطيل العمل بدستور 1971 ، وحل مجلسي الشعب والشورى وتشكيل لجنة لتعديل بعض المواد الدستورية الضرورية واستفتاء الشعب عليها لإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية ديمقراطية للتأكيد على سلطة المجلس في إصدار مراسيم لها قوة القانون، وكلها إجراءات متوقعة لإدارة حالة الفراغ الموجود بعد أن آلت إليه جميع السلطات التنفيذية والتشريعية.ورحبت الجماعة بتشكيل لجنة لتعديل الدستور من شخصيات التي تحضي بالتقدير والاحترام, كما ثمنوا العقود والعهود التي عقدها المجلس الأعلى للقوات المسلحة على نفسه بنقل السلطة إلى المدنيين نقلاً رسميا وسريعا حتى يتفرغوا لمهامهم الضمنية في حماية الوطن والشعب وذلك بأجراء استفتاء إلى التعديلات التي تنتهي أليها اللجنة في غضون شهر كما أنهم يتطلعون ان لا يتم الاستفتاء ألا وقد ألغيت حالت الطوارئ التي استخدمت في إرهاب الشعب[54].

كما رحبت الجماعة بحل مجلسي الشعب والشورى, وأكدت على بدء خطوات الإصلاح بانتخابات برلمانية نزيهة تحت أشراف قضائي كامل, وان الجماعة تثق في الجيش لالتزامه وضمانه بالعهود التي قطعها على نفسه, وتتطلع إلى

اتخاذ إجراءات عاجلة لا تحتاج لوقت في إصدارها ووضع برنامج زمني للخطوات التي طرحها في الإعلان الدستوري الذي أصدره[55]. ولكن السؤال المطروح بعد رحيل مبارك، ومشاركة الإخوان المسلمين في الثورة والتي قدموا فيها أكثر من 40 شهيدا، هو ما المستقبل السياسي للإخوان المسلمين بعد رحيل غريمهم الرئيس مبارك عن السلطة؟ وهل ينفتح الطريق إلى السلطة في مصر أمام الإخوان بعدما زال الكثير من العقبات الكبرى التي كانت تعترض طريقهم؟ وهل تساندهم الشرعية الثورية في الثورة في تعبيد الطريق نحو الصعود للسلطة؟

ومع كل ذلك أكدت جماعة الإخوان المسلمين بأنها لم تخوض أو ترشح احد لانتخابات الرئاسة ولكن ستميل إلى احد المرشحين بعد قراءة البرنامج الانتخابي للجميع وأنها ستقوم بترشيح مابين 25 او30% أو ما يزيد في الانتخابات البرلمانية وحول أذا ما كان القرار من المشاركة في الانتخابات البرلمانية المقبلة عن طريق الحزب أم الجماعة[56]. شرعت جماعة الإخوان المسلمين في تأسيس حزب سياسي في أول اعتراف قانوني بها منذ الثورة وتم اختيار الدكتور" محمد سعد الكتاتني " وكيلا لمؤسسي " حزب الحرية والعدالة " وسط تأكيدات على انه سيكون رئيس الحزب الرسمي في الأيام المقبلة وان الحزب سينطلق من مبادئ الشريعة الإسلامية لكنه لن يطبق الحدود وسيكون مع الدستور الحالي وان الجماعة سيكون لها شكل قانوني مستقل عن الحزب سواء أكانت جمعية أم اتحاد أم هيئة[57]. والواقع أن الإخوان المسلمين استناداً إلى تصريحاتهم ومواقفهم الحالية قبل رحيل مبارك وبعده يؤكدون أن رهانهم ليس على حكم مصر، ولكن الرهان الأكبر هو أن يكونوا شركاء مع غيرهم من القوى السياسية المصرية على أن يكونوا رقباء شعبيين على السلطة التنفيذية وممارستها، حتى لا تنحرف عن مساراتها الديمقراطية أو تنحرف تلك السلطة إلى الفساد الاقتصادي على حساب مصالح الشعب، وهذه الرسالة ربما استطاع الغرب أن يقرأ بعض مفرداتها بوعي عندما أدركوا أن الانتخابات النزيهة في مصر لن تسمح إلا باستحواذهم على نسبة من مقاعد البرلمان لا تتجاوز 30% وهو ما يطمئن الغرب، كما أن القوى السياسية المصرية لاحظت على أرض الواقع أن الإخوان المسلمين غيروا منهجهم السياسي بدلا من المشاركة للاستحواذ على الانتخابات إلى منهج المشاركة وليس المغالبة[58]. وفيما يتعلق باتفاقية السلام الموقعة مع (إسرائيل) أكد الإخوان المسلمين معارضتهم لاتفاقية السلام منذ البداية وإنهم ليسوا ضد اليهود ولكنهم ضد الصهيونية

والاحتلال وخنق الفلسطينيين وضد تهجيرهم من أراضيهم وقالوا " الاتفاقية كنا ضدها كإخوان ولكن مصر ببرلمانها عندما تلتزم بشيء فليس لنا الخيار وهذا لا يجوز فيجب إن يوضع الكلام في سياقه ونحن ننزل على إرادة الناس والبرلمان يمثلهم "[59].

الخاتمة

ختاما نستطيع القول اننا نرى ان المنطقة العربية عانت كثيرا من محاولات إقصاء الإسلاميين ومنعهم من الحياة العامة، ولم تحصد جراء ذلك إلا مزيدا من التسلط والديكتاتورية والفساد، هذا بالإضافة إلى العنف والتشدد، إن استحقاق مشاركة الإسلاميين في الحكم سيأتي بعدد من التحديات والعقبات في داخل الصف الإسلامي وفي علاقة الإسلاميين بغيرهم من التيارات والقوى المحلية والدولية، غير أن هذه الديناميكية وذلك التدافع هو ما سيضمن إنضاج التحول الديمقراطي العربي وسيعبر به إلى إجماع سياسي يصل إلى نقطة توازن مفقود في أقطارنا منذ عقود، وعلى الإسلاميين في سبيل تحقيق عبور آمن نحو ذلك المستقبل المنشود أن لا يعيشوا حالة من الثقة الزائدة بالنفس، وأن يمدوا أيديهم لكل القوى والتيارات السياسية مهما كان رصيدها الانتخابي، وأن يحرصوا على شراكات وتحالفات سياسية حقيقية معها حتى وإن اقتضى الأمر تقديم تنازلات كبيرة، فالمرحلة الحالية هي التي ستحدد مسار المستقبل العربي لعقود قادمة، ولا يقوى على رسم ملامحها تيار منفرد، ولا حركة واحدة بعينها.

نرى ان تفاعلات الحراك السياسي في المنطقة العربية بمافيها مصر جمعت بين ثلاثة توجهات هي :

اولا: المطالبة ببناء (مجتمع المواطن) الذي لا يميز بين مواطن وآخر.

ثانيا: تأسيس دولة الديمقراطية والحريات والمطالبة بعصرنة الدولة العربية وتحديث بنيتها الجامدة.

ثالثا : المطالبة ً بتفعيل إمكانات وقدرات الواقع العربي.

الخلاصة

يهدف البحث للوقوف على طبيعة حركات التغير في العالم العربي والتداول السلمي للسلطة في مصر ومن الاسباب الاخرى التي ادت الى حركات التغيير العربي سواء في تونس او مصر او ليبيا هو ظهور الحركات المعارضة للحكم

في تلك الدول مما ساعد على تشجيع ابنائها على الثورة. ففي مصر ظهرت حركات سياسية معارضة لحكم حسني مبارك منها حركة كفاية،او "الحركة المصرية من اجل التغيير " وترجع جذورها الى عام 2004 عندما قام 300 من المثقفين المصريين والشخصيات العامة بكتابة وثيقة تأسيسية تمثل الطيف السياسي المصري وطالبت بتغيير سياسي حقيقي في مصر وانهاء الظلم الاقتصادي والفساد في السياسة الخارجية ، وقد تنامت هذه الحركة مما دفع النظام المصري الى مجابهتها بمزيد من الاعتقال والقمع ، وقد أدى ظهور هذه الحركة الى ظهور حركات نوعية وفئوية خاصة مثل " شباب من اجل التغيير" و " عمال من اجل التغيير " و " طلاب من اجل التغييير" ، كما ساهمت هذه الحركة بظهور صحف معارضة بدات تتعرض لشخصيات كان في السابق محظور التعرض لها مثل اسرة الرئيس مبارك كزوجته واولاده لاسيما جمال الذي كان النظام يسير قدماً باتجاه توريثه منصب رئيس الجمهورية. حصلت حركة كفاية على شهرة واسعة داخل مصر وخارجها على الرغم من حداثة عهدها بالعمل السياسى . واثارت جدلاً وحركت "المياه الراكدة" فى الحياة السياسية المصرية متفوقة بذلك على الاحزاب التقليدية المعارضة والموجودة على الساحة منذ سنوات طويلة تأتي اهمية حركة كفاية من كونها انطلقت من داخل مصر وليس من المنفى ، فقد تحدت كل اشكال القمع البوليسي الذي كان يمارسه النظام السابق على الخصوم ولكنها استمرت وساهمت في حدوث "ثورة 25 يناير". وهكذا بدأت هذه الحركة وسواها من الحركات في تشجيع الشارع العربي على المطالبة بحقوقه السياسية والاقتصادية. وبعد هذا الاستعراض الموجز يمكن القول، لقد كان هناك العديد من العوامل السياسية التي ادت الى حدوث الاحتجاجات الشعبية التي اصطلح على تسميتها مجازاً ثورات الربيع العربي ، ولعل من ابرز تلك العوامل هو غياب مفهوم التداول السلمي للسلطة مع السير قدماً باتجاه مبدأ التوريث عن طريق تهيئة السبل اللازمة له، وسيادة الحزب الواحد وغياب التعددية الحزبية الحقيقية التي تضمن المشاركة الفاعلة لجميع الاحزاب السياسية ، فضلاً عن عدم وجود انتخابات حرة ونزيهة تؤمن وصول الأكفأ عبر صناديق الاقتراع السري ، وقد تطلب ذلك ممارسة المزيد من الضغط والاقصاء و التهميش وتكميم الافواه وفرض الرقابة الصارمة على كافة فئات الشعب ، وترافقت تلك العوامل السياسية مع تردي الوضع الاقتصادي، وتطور في وسائل الاعلام و التواصل الاجتماعي وابرزها (الفيس بوك)، أضافة الى الاثر الذي تركته تسريبات ويكيليكس التي ساهمت في تعرية

الأنظمة المستبدة و اشارت علناً الى فضائح الانظمة العربية في وقت كانت تتشدق فيه الاخيرة بمبادئ الحرية والعدالة الاجتماعية . لقد ادت كل تلك التطورات الى خروج ابناء الدول العربية للمطالبة بتحقيق الاصلاحات والاعلان بشكل واضح لا لبس فيه: ((الشعب يريد اسقاط النظام)).

الإخوان المسلمين رغم أنهم لم يطلقوا ثورة الشباب ضد النظام بمفردهم، فإنهم ادوا فيها دوراً هاماً، عن طريق مواقفهم وبياناتهم التي صدرت تجاه المشاركة في التظاهرات وكان هدفهم هو إسقاط النظام ورحيل حسني مبارك عن السلطة ولاسيما, بعد إن جاءت الثورة في إقصاء الأخوان المسلمين من العملية السياسية أثناء انتخابات مجلس الشعب المصري الأخيرة.

تبين في البحث حقيقة مفادها أن تبني النخب الحاكمة في مصر للتحول ألتعددي كان القصد منه تقوية شرعية هذه النخبة لضمان استمرارها في السلطة ولم يكن القصد منه خسارة هذه السلطة تدريجياً، إذ يلاحظ أن السلطة السياسية عمدت إلى تقييد هذه التجربة بقيود قانونية ودستورية وسياسية كان لها دور كبير في استبعاد الأحزاب وتقييد الحقوق والحريات العامة وعرقلة مسالك الانفتاح السياسي واليات التطور الديمقراطي, اذ كان الهدف من هذه القيود هو استمرار هيمنتها وبقائها في السلطة.. ولذلك تصنِّف أدبيات متخصصة في التحول الديمقراطي النظامَ السياسي المصري ضمن فئة النظم المسماة بـ: "شبه التسلطية" أو"التسلطية التنافسية "أو"الديمقراطية الشكلية", ولذلك كان النظام السياسي المصري يمثل حالة نموذجية لنجاح النخبة الحاكمة في تفريغ عملية التحول الديمقراطي من محتواها الحقيقي, وذلك اعتمادًا على آليات دستورية وقانونية وسياسية, تمثل في نهاية الأمر قيوداً على حرية المواطنين وحقوقهم من ناحية, كما تهمش دور أحزاب وقوى المعارضة من ناحية اخرى, فضلاً عن ترسيخ واقع احتكار الحكومة وحزبها الحاكم (الحزب الوطني الديمقراطي) للسلطة, , ونتيجة لانغلاق النظام السياسي على كل فضاءات العمل السياسي المشروع تصاعد موقف الاتجاه المعارض المطالب بالتغيير وذلك عبر تشكيل مجموعات احتجاجية مختلفة شكلت حركات اجتماعية ضمت مئات الألوف التي تحالفت مع مختلف الأحزاب والقوى السياسية الفاعلة, وعلى الرغم ما بين هذه القوى من اختلافات أيدلوجيه وسياسية ألا أنها اجتمعت على هدف إسقاط النظام وبناء دولة مدنية والانتقال السلمي للسلطة وتداولها بين مختلف الأطراف.

ختاما نستطيع القول ان حركات التغيير الجديدة، يتقاسمها تياران رئيسيان.هما :

1 . التيار الحداثي المدني بمرجعيات أيديولوجية شتى مع الإجماع على التغير الديمقراطي. ويضم اليسار الماركسي والاتجاه القومي والاتجاه الإسلامي المستنير والتيار الوطني الليبرالي، وأبرز نموذج لهذا التيار حركة كفاية المصرية.

2 . التيار الديني التقليدي، يضم تيارات ذات مرجعية إسلامية أبرزها (الإخوان المسلمين). ونستطيع القول أن حركات التجديد لا تنتظم حول توجهات فكرية معينة بعكس حركات المعارضة التقليدية.

ومن االعوامل الاخرى التي ادت الى ثورات الربيع العربي سواء في تونس او مصر او ليبيا هو ظهور الحركات المعارضة للحكم في تلك الدول مما ساعد على تشجيع ابنائها على الثورة. ففي مصر ظهرت حركات سياسية معارضة لحكم حسني مبارك منها حركة كفاية،او "الحركة المصرية من اجل التغيير " وترجع جذورها الى عام 2004 عندما قام 300 من المثقفين المصريين والشخصيات العامة بكتابة وثيقة تأسيسية تمثل الطيف السياسي المصري وطالبت بتغيير سياسي حقيقي في مصر وانهاء الظلم الاقتصادي والفساد في السياسة الخارجية ، وقد تنامت هذه الحركة مما دفع النظام المصري الى مجابهتها بمزيد من الاعتقال والقمع ، وقد أدى ظهور هذه الحركة الى ظهور حركات نوعية وفئوية خاصة مثل " شباب من اجل التغيير" و " عمال من اجل التغيير " و " طلاب من اجل التغيييير" ، كما ساهمت هذه الحركة بظهور صحف معارضة بدات تتعرض لشخصيات كان في السابق محظور التعرض لها مثل اسرة الرئيس مبارك كزوجته واولاده لاسيما جمال الذي كان النظام يسير

ومن هذا العرض لواقع الأحزاب السياسية الجديدة ومسارها يوضح وجود أزمة تتمثل في عدم الحضور السياسي لها، وعدم قدرتها جميعاً علي جذب اهتمام المواطنين حتى هذه اللحظات على الرغم من المناخ الثوري الذي نعيش فيه. ومع كل الترحيب بتأسيس الأحزاب الجديدة بمجرد الإخطار إلا أننا نخشى من تفجر حالة سياسية تسمي حالة "الانفلات الحزبي" التي يواجه فيها المواطن بالكثير من التوجيهات والأفكار تصل إلي حد التشويش وتؤدي إلى متاهة قد يضيع معها الأمل, ويمكن الرد علي مخاوفي بأن الديمقراطية تشمل التعددية السياسية والفكرية ومع إيماني بذلك إلا أنه يهمني أن أحذر من هذا الانفلات غير المسبوق في الحياة الحزبية المصرية. وإلى جانب ذلك فإنه لابد من الاهتمام

ببرامج الأحزاب ولا أعني بذلك الأحزاب الجديدة فقط, ولكن يجب أن تكون هناك مراجعة شاملة لمسيرة الأحزاب المصرية, لأن العبرة ليس بالكم ولكن بالتأثير في الحياة السياسية ومدي شعبيتها والتحامها بالمواطنين, وعلي أن يقوم كل حزب بهذه المراجعة الذاتية لأن المرحلة القادمة سوف ترفظ أي صور حزبية لا تعبر عن الشعب ولا تتحمل أيضا الانفلات الحزبي أو الاستمرار في الموافقة علي أحزاب استثمارية. وعلى الرغم من أن الأحزاب الجديدة تتميز بطابعها الحديث وتوجهها الليبرالي الاجتماعي العام, إلا أن عيبهما الأساسي هو ارتباطهما بأسماء أشخاص واعتمادهما المفرط علي الظهور الإعلامي, في الوقت الذي لم يختبر بعد مدي وجودهما علي أرض الواقع.

وأخيرا، أن قوة الدولة من قوة الأحزاب. وقد كان من الحكمة أن تتيح الدولة فرصة كاملة لجميع الأحزاب بما فيها الدينية، فكان لابد أن يعمل رجال حزب الإخوان من خلال كيان واضح ومحدد. وما ندعو إليه اليوم بأن تكون الأحزاب سواء القديمة أو الجديدة أو التي مازالت تحت التأسيس واضحة وشفافة في كل ما يتعلق بمبادئها وتمويلها وسبل دعمها للجماهير وعلاقتها بالدولة، وبالعلاقات الخارجية التي لا تؤذى سياسية مصر خارجيا، والتي لا تتعارض أيضا مع مستقبلها في المنطقة. ولابد أن يكون لهذه الأحزاب وجود حقيقي في الواقع، خاصة أن كثيرا منها له شعبية ضخمة ومؤهل لأن يحتل المكانة الكبرى في الحياة السياسية الجديدة.

Change movements in the Arab world read the legitimacy of the democratic transition of power (Egypt a model)

Assistant professor.. Dr. Ali Salman Sayel salami
Nahrain University / Faculty of Political Science
Alisalman_2006@yahoo.com

Conclusion

The research aims to find out the nature of the movements of change in the Arab world and the peaceful transfer of power in Egypt and other reasons that led to the change movements Arab whether in Tunisia or Egypt or Libya is the

emergence of movements opposed to the rule in those countries, which helped to encourage her sons to revolt. In Egypt emerged political movements opposed to the rule of Hosni Mubarak, including Kifaya, or "the Egyptian Movement for Change" and rooted to the year 2004 when 300 of the Egyptian intellectuals and public figures left and foundational document represents the political spectrum Egyptian and demanded political change real in Egypt and end economic injustice and corruption in foreign policy, has grown this movement, prompting the Egyptian regime to confront more arrests and repression, The emergence of this movement to the emergence of movements quality and factional especially like "Youth for Change" and "Workers for Change" and "Students for Altgeyer ", also contributed to this movement the appearance of opposition newspapers started under figures had previously prohibited exposure to them, such as President Mubarak's family as his wife and his children, especially the beauty of the system was moving forward toward inherited the post of president of the republic. Kifaya received wide acclaim inside and outside Egypt despite its youth political action. And sparked controversy and stirred "stagnant water" in Egyptian political life, outperforming the traditional parties opposition and on the scene for many years the importance of Kifaya of being launched from inside Egypt, not from exile, has defied all forms of police repression that was practiced by the former regime opponents but continued and contributed to the "January 25 revolution." Thus began this movement and other movements to encourage the Arab street to demand political and economic rights. After this brief review can say,

there has been many political factors that led to the occurrence of popular protests termed metaphorically revolutions Arab Spring, and perhaps the most prominent of those factors is the absence of the concept of peaceful transfer of power with move forward towards the principle of inheritance by creating ways necessary for him, and the rule of one party and the absence of multi-party real ensure the active participation of all political parties, as well as the lack of free and fair elections provide access more efficient through the ballot box ballot, has required more pressure and exclusion and marginalization and gagged and impose strict control on all classes of people, and accompanied by such political factors with the deterioration of the economic situation, and the evolution of the media and social networking, the most prominent (FB), in addition to the impact that Wikileaks that contributed to the erosion of autocratic regimes and indicated publicly scandals Arab regimes at a time paying lip service to the recent principles of freedom and social justice. We have all these developments led to exit the sons of the Arab countries demanding reforms and the announcement clearly unequivocal: ((The people want to bring down the regime))

الهوامش

(١) Vincenzo Ruggiero, Social Movements: A Reader, Routledge Student Reader (New York : Routledge, ٢٠٠٨), p.٤.

(٢) محمد العجاتي, الحركات الاحتجاجية في مصر: في عمر الشوبكي (تحرير) الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠١١ ، ص ١٩٩.

(٣) فريد زهران، الحركات الاجتماعية الجديدة ، سلسلة تعلم حقوق الإنسان (١٢)، القاهرة ، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، ٢٠٠٧, ص ٤٥.

(١) محمد السيد سعيد, النضال الشعبي من اجل الديمقراطية في مصر، في علي خليفة الكواري (تحرير)، الديمقراطية والتحركات الراهنة للشارع العربي، مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١، ٢٠٠٧ ، ص ١١١.

(٢) احمد بهاء الدين شعبان, الحراك السياسي في مصر، مجلة شؤون عربية، العدد (١٢٣)، القاهرة ، الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، ٢٠٠٥، ص٢٥.

(٣) ولاء علي البحيري، المجتمع المدني والإصلاح السياسي في مصر ٢٠٠١-٢٠٠٥، مجلة علوم إنسانية، السنة (٥)، العدد (٣٧)، القاهرة ، جامعة القاهرة، ٢٠٠٨، ص٣٥.

(١) إبراهيم غالي, الأزمة مع مصر: وجه أخر لأزمة حزب الله, مقال منشور بتاريخ (١٢ نيسان/ ٢٠٠٩) في موقع إسلام أون لاين, وعلى الرابط الأتي:
http://www.islamonline.net

(٢) النص الكامل للوثيقة منشور بالكامل على موقع الحركة المصرية للتغيير (كفاية), وعلى الرابط الأتي:
http://www.harakamasria.org/node/ ٩٧٦٤.

(٣) أيمان أحمد رجب, الاحتجاجات الاجتماعية الجديدة في مصر: محاولة للفهم, أحوال مصرية, العدد (٤٦), القاهرة, ٢٠١٠, ص ٣٩.

(١) نقلاً عن, المصدر نفسه ص ٣٩.

(٢) المصدر نفسه ، ص ٤٠.

(١) عمار علي حسن, الحركات الاجتماعية الجديدة في مصر: ما لها وما عليها, مجلة أفاق المستقبل, ابوظبي ،السنة الثانية, العدد(٧), مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية, ٢٠١٠, ص ٥٥.

* المادة (٧٦) التي تم تعديلها مرتين وضعت عقبات جمة أمام الترشح لمنصب الرئاسة وجعلته مفصلاً على أشخاص بعينهم. والمادة(٧٧) تتعلق بتحديد مدة الرئاسة,حتى لا تبقى مفتوحة, أما المادة(٨٨) فتتعلق بالأشراف القضائي على الانتخابات, وقد تم تعديلها في عام

٢٠٠٧ بما ابعد القضاء عن الإشراف الكلي على الانتخابات, أما الرقم القومي فهو بطاقة الهوية الداخلية في مصر, وتتسم بالدقة في بياناتها. للمزيد من التفاصيل ينظر: عمار علي حسن,المصدر نفسه , ص ٥٥.

(١) أيهاب الزلاقي, المدونات المصرية والاحتجاج الاجتماعي السياسي, ورقة بحثية قدمت إلى مؤتمر: أي مستقبل لحركات التغيير الديمقراطي في العالم العربي؟, مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة ،١٧-١٨ أيار/ ٢٠٠٧ , ص٤ . وقارن مع : محمد العجاتي, المصدر السابق , ص ٢٢٢.

(٢) التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٨-٢٠٠٩, مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ط١ القاهرة،٢٠١٠، ص٣٥٦.

(٣) حول تأثير تطور حركات الاحتجاج في الثورة المصرية ينظر: رسول مطلق, تونس ومصر... ثورات التغيير العارمة: ورقة تحليلية في ضوء علم النفس الاجتماعي, نشرة رصد, المركز العلمي العراقي, العدد الأول, السنة الأولى, شباط /٢٠١١, ص ٢.

(١ See: Vincenzo Ruggiero, Social Movements: A Reader, Op.Cit, p.٧.

١) خالد كاظم أبو دوح, ثورة ٢٥ كانون الثاني/ يناير في بر مصر... محاولة للفهم السوسيولوجي, مجلة المستقبل العربي, السنة (٣٤), العدد (٣٨٧), بيروت, أيار/ مايو ٢٠١١, ص١٢٩.

(٢) إبراهيم عبد المجيد, لكل أرض ميلاد... أيام التحرير, دار أخبار اليوم القطاع الثقافي, ط١, القاهرة, ٢٠١١, ص ٢٦.

(٣) خالد كاظم أبو دوح, المصدر السابق, ص١٢٨.

(١) أحمد منيسي, حركات التغيير الجديدة في الوطن العربي: " دراسة للحالة المصرية ", مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية, ط١, أبو ظبي, ٢٠١٠, ص ص١٥٩-١٦١.

(١) هاني الأعصر, موقف الأحزاب السياسية, في عمرو هاشم ربيع(تحرير), ثورة ٢٥ يناير (قراءة أولية ورؤية مستقبلية), مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام, ط٣, القاهرة, ايار/٢٠١١, ص ٦٧.

(٢) المصدر نفسه, ص ٦٨.

(١) شعبان عبد الستار, الحزب الناصري يختار سامح عاشور رئيساً له بعد جلسة ساخنة لمؤتمره العام, صحيفة الشرق الأوسط, العدد (١١٨٣٥)، ٢٤ / ٤ / ٢٠١١, ص٤.

(٢) هاني الأعصر؛ موقف الأحزاب السياسية, مصدر سبق ذكره, ص ٦٨.

(٣) المصدر نفسه, ص ٦٩.

(١) حمادة صديق, مصر تتحدث عن نفسها " ٢٥ يناير ثورة شعب ", مكتبة جزيرة الورد, ط١, القاهرة, ٢٠١١, ص ٨٤.

(٢) محمود جاويش, القوى السياسية تضع خريطة تحركات " يوم الغضب" غداً بمشاركة الإخوان, صحيفة المصري اليوم, العدد (٢٤١٦), بتاريخ ٢٠١١/١/٢٩, ص٢.

(٣) ميادة مدحت, دور الأحزاب في ثورة ٢٥ يناير, مقال منشور على موقع شبكة (BBC) الإخبارية بتاريخ ٢٠١١/٦/١١, وعلى الرابط الأتي:
http://www.bbc.co.uk/arabic/middleea.

(١) أميمه عبد اللطيف, الثورة الشعبية في مصر: القوى المحركة وتحديد الأدوار في المرحلة الانتقالية مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت), بتاريخ ١٦/ ٢/ ٢٠١١, وعلى الرابط الأتي:
http://www.dohainstitute.org/Home/Details?entityID=٥d٠٤٥bf٣-٢df٩-٤٦cf.

(١) هاني الأعصر, المصدر السابق, ص ٧٢.

(٢) قوى المعارضة السياسية في مصر تتنافس على قطف ثمار الثورة الشعبية, مقال منشور في صحيفة الأيام المصرية بتاريخ ١ / ٢/ ٢٠١١, وعلى الرابط الأتي:
http://www.al-ayyam.com/news/site/template/article.aspx? date.

(١) هاني الأعصر, موقف الأحزاب السياسية, مصدر سبق ذكره, ص ٧٣.

* موقعة الجمل: وهي التي تم فيها الاعتداء على الثوار في ميدان التحرير من قبل مؤيدي الرئيس محمد حسني مبارك في اليوم التالي لإلقاء الخطاب, وهي الواقعة التي كان لها تأثير كبير على الأداء السياسي لبعض الأحزاب من ناحية, كما كان لها الفضل في كشف حقيقة وحجم البعض الأخر من الأحزاب الـ٢٤ التي تم دعوتها للحوار الوطني من ناحية أخرى. للمزيد من التفاصيل ينظر: حمادة صديق, المصدر السابق ، ص ٩٦.

(٢) عمرو حمزاوي, سليمان يدعو لحوار شامل مع المعارضة والمظاهرات تستمر, مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية(الانترنت), بتاريخ ٣ فبراير/ شباط، ٢٠١١, وعلى الرابط الأتي:
http://www.carnegieendowment.org/arb/?fa=show&article=٤٢٥٠٨&lang=ar

(١) هاني الأعصر, المصدر السابق،ص٧٥.

(٢) المصدر نفسه, ص ٧٦.

(١) أحمد يوسف احمد ونيفين مسعد (تحرير), حال الأمة العربية ٢٠١٠ – ٢٠١١" رياح التغيير", بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية, ٢٠١١, ص ١٣٦ وما بعدها.

(٢) ميادة مدحت, المصدر السابق.
http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeas.

(١) هاني الأعصر, المصدر السابق , ص ٧٧. وقارن مع: حمادة صديق؛ المصدرالسابق , ص ٨٤.

(١) هشام العوضي, صراع على الشرعية: الإخوان المسلمين ومبارك ١٩٨٢-٢٠٠٧, سلسلة أطروحات الدكتوراه (٧٤), مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, كانون الثاني/ ٢٠٠٩, ص ٥٢ وما بعدها.

(٢) طرح الإخوان المسلمين مسودتين من برنامج حزبهم السياسي خلال عهد الرئيس مبارك, كانت المسودة الأولى في أب/ ٢٠٠٧, والثانية في أيلول من العام نفسه. للمزيد من التفاصيل ينظر: هشام العوضي :المصدر السابق, ص٢٧٩.

(٣) Andrey V .Korotayev , Egyptian Revolution :A Demographic Structural Analysis, Middle East Studies Online, Journal - Volume (٢) ,(٢٠١١): p. p ٥٧-٥٩.

(٤) أيمان عبد المنعم, الإخوان لن تشارك في مظاهرات ٢٥ وترفع عشر مطالب للنظام لتهدئة الشارع, صحيفة الدستور المصرية, العدد (٣٥٣٤١), بتاريخ ٢٠١١/١/٢٣, ص٢.

(١) إيمان عبد المنعم: المصدر نفسه ، ص ٢.

(١) نقلاً عن: يسرى العزباوي؛ المصدر السابق , ص ٤٤.

(٢) أحمد يوسف احمد ونيفين مسعد : المصدر السابق ذكره, ص ١٥٤.

(٣) محمد صفار, أدارة مرحلة ما بعد الثورة : حالة مصر, مجلة السياسة الدولية, السنة (٤٧), العدد (١٨٤), مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام, القاهرة, أبريل/ ٢٠١١, ص٢٧.

(١) عمرو حمزاوي : المصدر السابق .
http://www.carnegieendowment.org/arb/?fa=show&article=٤٢٥٠٨&lang=ar

(٢) نقلاً عن: يسرى العزباوي: المصدر السابق , ص ٤٦.

(١) أيهاب شوقي, مستقبل التيارات الإسلامية في ظل الثورات العربية, مقال منشور على موقع شبكة الأخبار العربية بتاريخ ٥/ نيسان ٢٠١١, وعلى الرابط الآتي:
http://www.anntv.tv/new/showsubject.aspx?id=٢١٩٧٦

(٢) أسامه رشدي, مصر من الثورة إلى الدولة.. الأنتخابات أم الدستور أولاً ؟, صحيفة القدس العربي, السنة (٢٣), العدد (٦٨٤٤)، ١٤ حزيران / ٢٠١١, ص١٨.

(١) يسرى العزباوي؛ المصدر السابق , ص ٥٢ وما بعدها.

(١) أحمد يوسف احمد : المصدر السابق , ص ١٥٤.

(٢) خليل العناني, التيارات الإسلامية في عصر الثورات, ملحق تحولات إستراتيجية, مجلة السياسة الدولية, العدد (١٨٤), مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام, القاهرة / ٢٠١١, ص١٢.

(٣) إبراهيم الطيب, الثورة تسقط الدستور والمجلس العسكري أقر إعلاناً دستورياً لإدارة البلاد, صحيفة الشرق الأوسط, العدد (١١٨١١)، في ٣١ / ٣ / ٢٠١١, ص٧.

(٤) بلال الحسن, ثورة مصر وصراعاتها المقبلة, صحيفة الشرق الأوسط, العدد(١١٧٦٢), بتاريخ ٢٠١١/٢/١٠.

(١) أسامه رشدي, المصدر السابق, ص١٨.

(٢) حمادة صديق, المصدر السابق , ص ٥٩.

(٣) مصطفى عاشور, هل يحكم الإخوان المسلمين مصر؟ الإخوان والحكم من المغالبة إلى المشاركة, بحث منشور بتاريخ ١٥ /٢/ ٢٠١١, وعلى الرابط الأتي: http://www.islamonline.net

(١) سناء عبد الله, أزمة مصر إختبار للعلاقات الأمريكية الإسرائيلية, صحيفة الزمان العراقية, العدد(٣٨٢١), بتاريخ ٢٠١١/٢/١.